الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم تجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- دراسة حالة وكالة ANSEJ بالمسيلة للفترة (2010- 2018) -

من إعداد:

- محواس نعيمة

تحت إشراف:

د. ختيم محمد العيد

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
			رئيسا
ختيم محمد العيد	محاضر ا MCA	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مشرفا ومقررا
			مناقشا

السنة الجامعية : 2019-2020

الشكـــر

باسم الله وكفى، والصلاة و السلام على الحبيب المصطفى اشكر المولى تبارك و تعالى الذي من علينا بانجاز هذا العمل المتواضع خدمة للعلوم و المعرفة.

فأتقدم بخالص الشكر الى استاذي الفاضل

"الدكتور – ختيم محمد العيد"

الذي تفضل بالإشراف على هذه الدراسة منذ أن كان مجرد فكرة حتى اكتمل في صورته النهائية، ولم يدخر جهدا في مساعدتنا بما قدمه من توجيهات زادت من قيمة الدراسة.

كما اتقدم بجزيل شكري وخالص تقديري واحترامي إلى أختي التي ساهمت في انجاز هذا العمل المتواضع وتقديم نصائح واضافات.

"جزاكم الله عنا كل خير."

محواس نعيمة

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم
(قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)
صدق الله العظيم
إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ..
ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله
إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين..
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
الى من كلله الله بالهيبة والوقار .. الى من علمني العطاء بدون انتظار .. الى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد

أبـــــــــي

الى من أرضعتني و ربتني ... الى رمز الحب وبلسم الشفاء...الى القلب الناصع بالبياض
الى القلب الطاهرة الرقيق والنفس البريئة الى رياحين حياتي
الى من كلّت أناملها لتقدم لنا لحظة سعادة الى معلمتي التي درستني أول حرف في اللغة الفرنسية و التي لا تأبى الا و تراني في اعلى مراتب العلم

امـــــــــــــــي

إلى أختي ورفيقة دربي وهذه الحياة بدونك لاشيء معك أكون أنا وبدونك أكون مثل أي شيء ..
اشكرك على مواقفك النبيلة إلى من تطلعت لنجاحي بنظرات الأمل

أختي شهرزاد

إلى توأم روحي ورفيقة دربي .. إلى صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة... إلى من رافقتني منذ أن حملنا حقائب صغيرة
ومعك سرت الدرب خطوة بخطوة وما تزال ترافقني حتى الآن

أختي نميرة

إلى من أرى التفاؤل بعينهم .. والسعادة في ضحكتهم... إلى الوجهان المفعمان بالبراءة ...ولمحبتكم لأزهرت أيامي
وتفتحت براعم للغد ... إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة

أخي الجمعي بلال و أخـي معتـز بـاللـه

وفي الأخير اهدي بحثي و عملي هذا المتواضع الي روح اخي الطاهرة من كان صديق وأخ ..
يا من يرتعش قلبي لذكرك انت عايش بقلب كل واحد أحبك وعرفك..... يا اعز الناس يا من أودعت هذي الدنيا

أخي احمد الملقب حمادة

يرحمك الله يا غالي ويجعل مثواك الجنة

www.psdgraphics.com

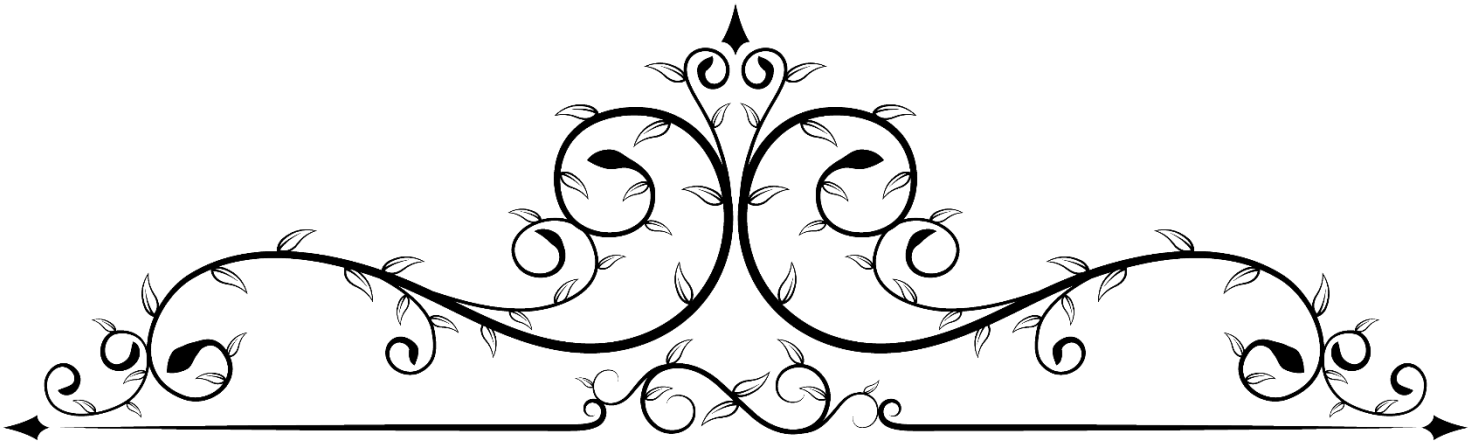

الفهرس

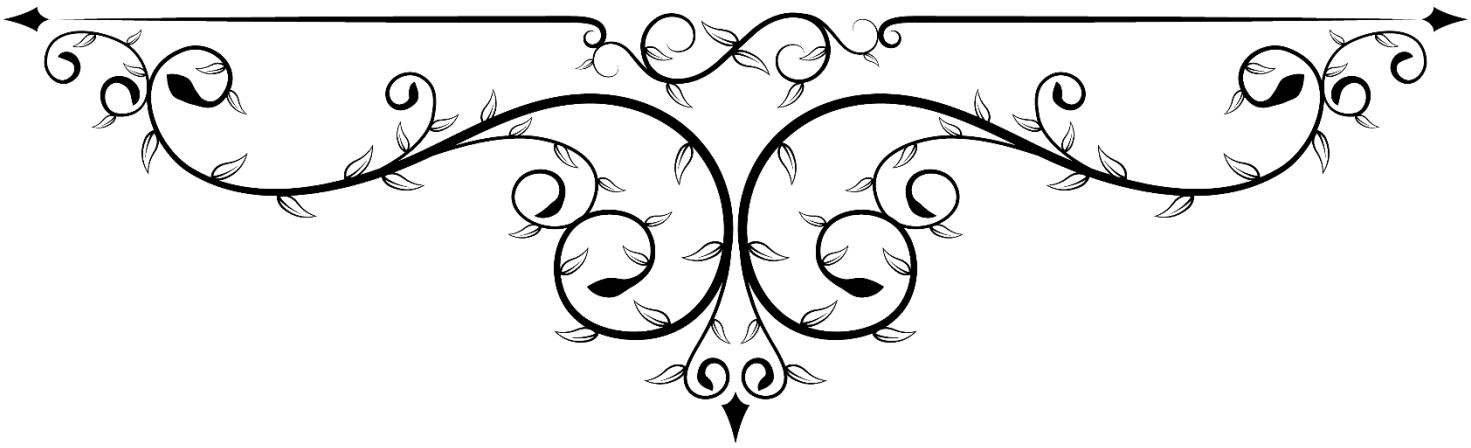

العنـــــــــوان	الصفحـــــــة
شكر وعرفـــان	
اهـــــــداء	
فهـــرس المحتويات	
قائمـــة الجـــداول	أ–
قائمـــة الأشكـــال	ب
قائمة الملاحق	ج
مقدمـــــــة	9–1
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واليات دعمها	**33–10**
تمهيد	11
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**16–12**
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	13–12
المطلب الثاني: خصائصها وأهميتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	14
المطلب الثالث: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	16–15
المبحث الثاني: قنوات التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**23–17**
المطلب الأول: مفهوم التمويل وأهميته	18–17

المطلب الثاني: مصادر التمويل التقليدية	**20–18**
المطلب الثالث: الصيغ المستحدثة للتمويل	**23–20**
المبحث الثالث: اليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**32–24**
المطلب الأول: هيئات وهياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**28–24**
المطلب الثاني: التعاون الدولي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**30–28**
المطلب الثالث: عوائق دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**32–30**
خلاصة الفصل	**33**
الفصل الثاني: عملية دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة وكالة ANSEJ بولاية المسيلة خلال الفترة (2010–2018)	**56–34**
تمهيد	**35**
المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ بالمسيلة	**40–36**
المطلب الأول: تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ ومهامها	**37–36**
المطلب الثاني: أهداف الوكالة وهيكلها التنظيمي	**38–37**
المطلب الثالث: صيغ الدعم المالي المقدمة من طرف الوكالة	**40–38**
المبحث الثاني: آلية دعم وتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف وكالة ANSEJ	**46 41**
المطلب الأول: شروط الحصول على التمويل والامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة	**43–41**

المطلب الثاني: مراحل انشاء المؤسسة المدعمة من طرف الوكالة	**45-43**
المطلب الثالث: صندوق الكفالة المشترك لضمان مخاطر القروض	**46**
المبحث الثالث: تقييم عمل وكالة ANSEJ بالمسيلة كألية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**55-47**
المطلب الأول: احصائيات وكالة ANSEJ بالمسيلة حسب نوع الملفات وصيغ التمويل.	**51-47**
المطلب الثاني: احصائيات وكالة ANSEJ بالمسيلة حسب عدد مناصب العمل المستحدثة والحصيلة الاجمالية للتكاليف	**55-52**
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه وكالة ANSEJ بالمسيلة	**55**
خلاصة الفصل	**56**
الخاتمة	**59-57**
قائمة المراجع	**64-60**
الملاحق	**69-65**
الملخص	**70**

www.psdgraphics.com

قائمة الجداول الاشكال والملاحق

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	حدود عليا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لـ و.م.أ	39
(2-1)	تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	39
(3-1)	تصنيف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	40
(1-2)	التمويل الثلاثي من المستوى الاول	40
(2-2)	التمويل الثلاثي من المستوى الثاني	46
(3-2)	التمويل الثنائي من المستوى الاول	46
(4-2)	التمويل الثنائي من المستوى الثاني	47
(5-2)	عدد الملفات المودعة والمؤهلة والممولة من طرف الوكالة خلال الفترة (2010-2018)	48
(6-2)	تطور الحصيلة الإجمالية للتمويل الثنائي والثلاثي لولاية المسيلة خلال الفترة (2010-2018)	49
(7-2)	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة ومناصب العمل المستحدثة خلال الفترة(2010-2018)	52
(8-2)	الحصيلة الإجمالية للتكاليف الاستثمارية حسب صيغ التمويل لكل قطاع خلال الفترة (2010-2018)	54

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – فرع المسيلة –	38
(2-2)	عدد الملفات المودعة والمؤهلة والممولة من طرف الوكالة خلال الفترة **2010-2018**	48
(3-2)	تطور التمويل بصيغتيه خلال الفترة (**2010-2018**)	50
(4-2)	نسبة تطور التمويل بصيغتيه خلال الفترة (**2010-2018**)	50
(5-2)	نسبة توزيع المشاريع الممولة حسب القطاعات خلال الفترة(**2010 – 2018**)	52
(6-2)	نسبة توزيع مناصب الشغل المستحدثة حسب قطاع النشاط خلال الفترة (**2010-2018**)	53
(7-2)	الحصيلة الإجمالية للتكاليف الاستثمارية حسب صيغة التمويل قطاع خلال الفترة (**2010-2018**)	54

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	ملصقة معلومات حول انشاء مؤسسة مصغرة	66
2	المؤسسات المنشأة بالتمويل الثنائي **2010-2018**	68-67
3	المؤسسات المنشأة بالتمويل الثلاثي **2010-2018**	69-68

www.psdgraphics.com

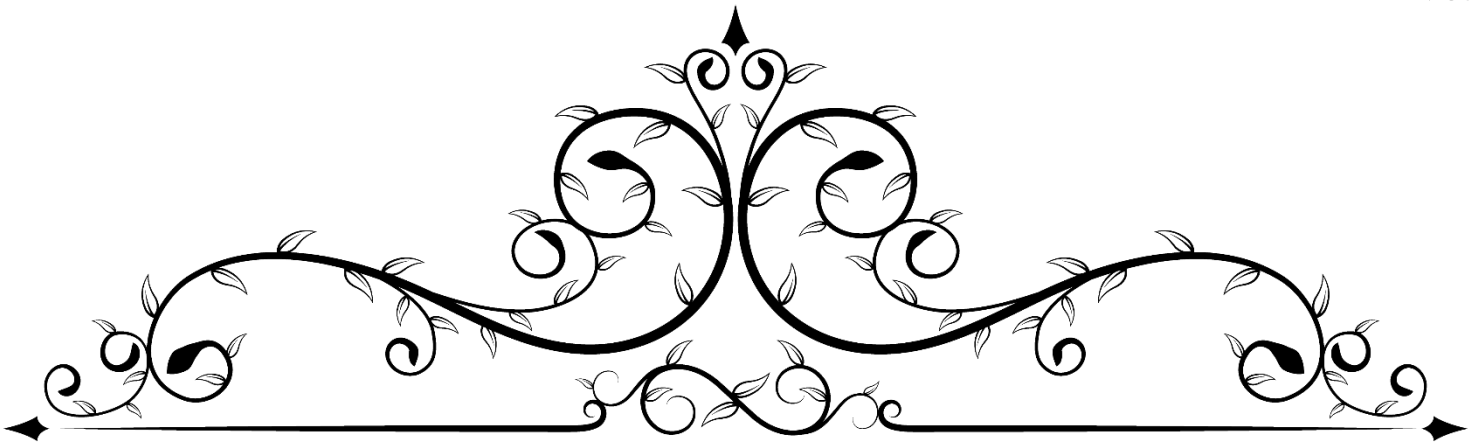

مقدمة

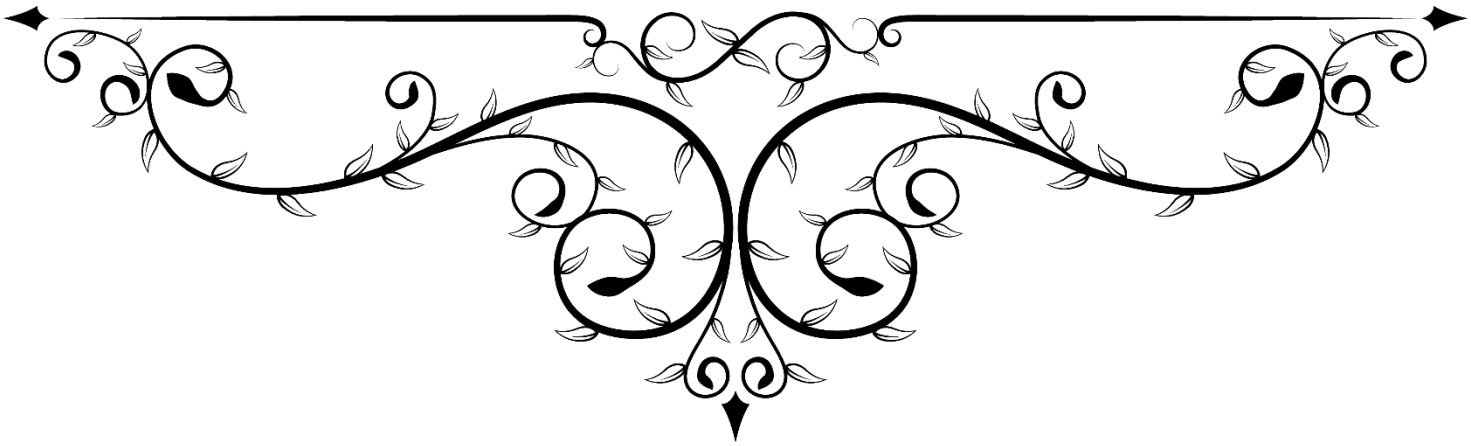

لقد أخذ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما وأساسيا في استراتيجيات التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم، حيث تمثل جزءا كبيرا من قطاع الإنتاج في مختلف الدول سواء المتقدمة أو المتخلفة، ويرى العديد من الاقتصاديين أن تطوير مثل هذه المشاريع ودعمها وتشجيع إقامتها يعتبر من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، حيث أصبحت منذ تسعينات القرن الماضي البديل الأقوى أمام العديد من الاقتصاديات وذلك باعتبارها منطلقا أساسيا لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى، وهذا لما تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خصائص، ولذلك أولت العديد من الدول النامية منها أو المتقدمة لهذا النوع من المؤسسات اهتماما متزايدا، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقا للإمكانيات المتاحة لكل دولة .

وتعتبر إشكالية التمويل إحدى أكبر عقبات نمو وإنشاء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يواجه أصحابها صعوبة كبيرة في توفير التمويل اللازم سواء لإنشاء المؤسسة أو لاستمرار وتوسيع القدرة الإنتاجية لها، و الجزائر من الدول التي عرفت السياسة الاقتصادية فيها تحولات عميقة وتغيرات هامة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني، فبدل السياسة القائمة على الصناعات والمؤسسات الكبيرة كرست الأولوية للتوجه والاهتمام الكبير بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات التي يسهل تمويلها خاصة المؤسسات المصغرة، وذلك بغية توسيع وتنويع النشاطات الممارسة من قبل هذه المؤسسات للدور الإيجابي الذي يقوم به في محاربة الهشاشة وامتصاص البطالة وتقديم المساعدة لأصحاب الفئة المهمشة وذوي الدخل المنخفض، حيث قامت على إثر ذلك بإصدار نصوص قانونية ومراسيم تنظيمية من أجل هيكلة التمويل المؤطر من قبلها، لاستحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على مداخيل ، ما يؤدي إلى ترقية وتنمية الاقتصاد الوطني بصفة عامة.

وفي هذا السياق فقد أنشأت العديد من الأجهزة من أجل هذا التمويل لدعم وتطوير الاستثمار وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة من أجل امتصاص البطالة، ومن بين الأجهزة نذكر منها ما يلي:

- ✓ الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب(ANSEJ) .
- ✓ لوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) .
- ✓ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC) .
- ✓ الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار (ANDI).

أولا: الاشكالية

مما سبق نبرز ملامح الإشكالية التي سوف نعالجها من خلال هذه الدراسة و المتمثلة في التساؤل التالي:
ما مدى فعالية الوكالة الوطنية لدعم وشغيل الشباب بالمسيلة لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

وللإجابة على السؤال المحوري نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ✓ ماهي أهداف إنشاء و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟
- ✓ هل للبنوك دور في تمويل هذه المؤسسات؟
- ✓ ماهي مختلف المعوقات التي تواجه إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة ؟
- ✓ كيف تتم عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جهاز ANSEJ ؟

ثانـيا: فرضيات الدراسة

كإجابة أولية عن التساؤلات المطروحة، نقترح الفرضيات التالية:

- ✓ ان أهداف إنشاء ودعم مؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة و من بينها تقليص نسبة البطالة وتجسيد أفكار الشباب في الواقع لتكثيف النسيج الصناعي وللمساهمة في التنمية الاقتصادية كهدف رئيسي.
- ✓ ليس للبنوك دور هام في تمويل هذه المؤسسات.
- ✓ تعتبر مشكلة التمويل من أهم معيقات هذه المؤسسة التي تقف أمام إنشاء ودعم هذه المؤسسات .
- ✓ تعمل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب من خلال مختلف صيغ التمويل التي تقدمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثـا: اسباب اختيار الموضوع

- ✓ التعرف على اليات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ التفكير في إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة.
- ✓ الرغبة في البحث في ميدان الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنه موضوع حيوي ويحظى بالاهتمام.
- ✓ تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه هذه الهيئات لتمويل هذه المؤسسات.

رابــعا: أهمية البحث

تبرز اهمية الدراســة من خلال معرفة مدى مســاهمة الوكالة الوطنية لدعم وتشــغيل الشــباب في المســيلة في خلق مؤسســات اقتصــادية للعمل على التنمية المحلية ، وكذا تسـعى السـلطات الى دعم هذا القطاع عن طريق وضـع وكالات لتمويلها، وبالتالي توفير مناصب شغل وابراز الآلية.

خامسا: أهداف البحث

- ✓ ابراز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.
- ✓ التعرف على الهياكل والهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ التعرف على دور ANSEJ كهيكل لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تحديد أهم الصعوبات و العوائق التي تواجه هاته المؤسسات.

سادسا :حدود الدراسة

الإطار المكاني: الوكالة الوطنية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسيلة.

الإطار الزماني :حددت الفترة الزمنية من 2010 الى 2018 حسـب ما توفرت لدينا من معطيات حيث كنا نود معالجة سنة 2019 لكننا لم نحصل على المعطيات الخاصة لعدة ظروف من بينها جائحة كورونا.

سابعا: منهجية الدراسة

بهدف الإجابة عن الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة ،سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجزء النظري من أجل الالمام بالجوانب النظرية لعناصر الموضوع ،أما في الجزء التطبيقي تم الاعتماد على المنهج دراسة حالة و الذي يتضمن اســقاط ميداني على ANSEJ بالمســيلة ،وكذلك من خلال جمع البيانات و المعلومات حول الوكالة وتحليلها ، لكون هذه الأخيرة جهاز من أجهزة دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المسيلة.

ثامنا :الدراسات السابقة

من أهم الدراسات ما يلي :

1-دراسة ياسين العايب: ،إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتور في العلوم الاقتصادية ،جامعة منتوري قسنطينة

تطرقت هذه الدراسة العوامل المحددة للتمويل من مختلف المصادر، ومن ثم البحث عن إشكالية عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الدخول إلى سوق التمويل، وتوصلت إلى ضعف مميزات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة خاصة ضعف تحكمها في التكنولوجيا التي تساعد على جذب مؤسسات التمويل المتخصصة.

2-دراسة محمد أنور بعبوش : فعالية آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة CNAC، ANSEJ،ANGEM ،مذكرة نيل شهادة ماستر في علوم التسيير، جامعة أم بواقي حيث تناول في دراسته الى مختلف الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،ومن أهم النتائج الذي تحصل عليها أن هذه الهياكل الداعمة الذي تم دراستها تلغي العديد من العوائق وخاصة التمويلية منها لخدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما توصل الى استطاعة هذه الهياكل امتصاص جزء كبير من البطالة.

3-دراسة مودع وردة :آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة ANSEJ فرع بسكرة، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة .هدفت الدراسة الى معرفة مدى مساهمة ANGEM في الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بين النتائج والتوصيات الذي توصل اليها الى أن هناك امتيازات تمنحها هذه الوكالة خصيصا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تشجيع الشباب لتجسيد أفكارهم، ومن ثم القضاء على مشكل التمويل.

تاسعا: هيكل الدراسة

من أجل الإجابة على الاشكالية المطروحة لإثبات أو نفي الفرضيات ،ارتأينا الى تقسيم البحث الى فصلين وخاتمة عامة.

الفصل الأول: تحت عنوان الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تناولنا في هذا الفصل ثلاث مباحث تتضمن المبحث الأول تعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم يليه قنوات تمويل لتلك المؤسسات والمبحث الأخير تمثل في آليات الدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثاني: حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تقديم دراسة حالة وكالة ANSEJ المسيلة في عملية دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2010-2018) أما المبحث الثاني يدور حول آلية الدعم والتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف ANSEJ والمبحث الثالث تقييم عمل وكالة المسيلة كآلية لدعم هذه المؤسسات.

الخاتمة العامة: فتحتوي على الخلاصة العامة، نتائج اختبار الفرضيات، التوصيات وآفاق البحث.

www.psdgraphics.com

الفصل الاول

الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات دعمها

تمهيد الفصل:

تعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من القطاعات الاكثر ديناميكية، حيث أضحى أساسيا في كثير من اقتصاديات الدول وخاصة المتقدمة منها، حيث يعد من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة والنهوض بالأنشطة الانتاجية من جهة أخرى، وعلى الرغم من الخصائص والميزات التي تتسم بها هذه المؤسسات الا ان مشكلة التمويل تبقى العائق الاكبر أمام تطور هذا القطاع، اضافة الى العديد من العوائق و الصعوبات التي تواجهها مما يؤثر سلبا على نشاطها ودورة حياتها.

وبغرض الالمام بمختلف الجوانب المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قمنا بتقسيم الفصل الى ثلاث مباحث رئيسية كما يلي:

المبحث الاول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المبحث الثاني: قنوات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: اليات و هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الاول : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ان التطرق الى موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب تحديد بعض المفاهيم، حيث تختلف الآراء حول وجود تعريف شامل ومحدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويختلف هذا التعريف من دولة الى أخرى حسب امكانياتها وقدراتها الاقتصادية والاجتماعية، وكذا مكانتها في الاقتصاد العالمي.

لذا سنتطرق في هذا المبحث الى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها وأهدافها.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ان عدم الحصول على اجماع حول تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جعل كل دولة تنفرد بتعريف خاص بها، ومن بين التعاريف المتداولة نذكر منها:

1. تعريف الولايات المتحدة الامريكية (و.م.أ):

تم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في و.م.أ عام 1953 في قانون خاص بها على أنها " تمثل المؤسسة التي يتم امتلاكها وادارتها بطريقة مستقلة، حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقة " .

وقد تم تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى و.م.أ على معيار حجم المبيعات وعدد العاملين كما هو مبين في الجدول التالي:[1]

الجدول رقم (1-1): حدود عليا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لـ و.م.أ

أنواع المؤسسات	المعيار المعتمد
مؤسسات خدمية والتجارة بالتجزئة	من 1-5 مليون دولار أمريكي للمبيعات السنوية
مؤسسات التجارة بالجملة	من 1-15 مليون دولار أمريكي للمبيعات السنوية
مؤسسات صناعية	عدد العمال 250 عامل أو أقل

المصدر: ليان شتلة، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد اكلي محند اولحاج، بويرة، 2014-2015

[1] عليان شتلة،الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد اكلي محند اولحاج، بويرة، 2014-2015، ص 09

2.تعريف الاتحاد الاوروبي :

عمد الاتحاد الاوروبي الى ايجاد تعريف موحد داخل المجموعة الاوروبية وقام بإصدار هذا التعريف سنة 1996 وهو موضح كالاتي اعتمادا على عدد العمال ورقم الاعمال واجمالي الميزانية.[1]

الجدول رقم (1-2): تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الاعمال	اجمالي الميزانية
مصغرة	اقل 10	أقل 2 مليون اورو	أقل 2 مليون أورو
صغيرة	أقل 50	أقل 10 مليون اورو	أقل 10 مليون أورو
متوسطة	أقل 250	أقل 50 مليون اورو	أقل43 مليون أورو

Source :LAURA J.SPENCE, Mauli Painter-MORLAND,ethics in smal and medium sized entreprises,university of London school of management,united kingdom,2010,p:37.

3.تعريـــف الجزائـــــر :

وضعت الجزائر تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبقا للقانون التوجيهي رقم 18/1 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 على أنها مؤسسة انتاج سلع أو خدمات مهما كان شكلها القانوني والتي:

- ✓ تشغل من 01-250 شخص.
- ✓ لا يتجاوز رقم أعمالها 02 مليار دينار جزائري.
- ✓ لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري.

وتم تقسيمها الى مؤسسات مصغرة وصغيرة ومتوسطة على النحو المحدد في الجدول التالي[2]:

الجدول رقم (1-3): تصنيف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المؤسسات	فئة العمال	رقم الاعمال	الميزانية السنوية
مصغرة	1-9	أقل 20 مليون دج	أقل 10 مليون دج
صغيرة	10- 49	أقل 200 مليون دج	أقل 100 مليون دج
متوسطة	50- 250	200مليون- 2 مليار دج	من 100-500 مليون دج

المصدر: ناصر دادي عدون، عبد الرحمان، التدقيق الاداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدي العامة، 2008، ص121.

[1] ياسين العايب، اشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة م ص م في الجزائر، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص 163.

[2] قانون رقم 18/1، المؤرخ في 27رمضان 1422 ، الموافق 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية م ص م ، الجريدة الرسمية، العدد77،ص 06.

المطلب الثانـــي: خصائص و أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بميزات عدة تختلف فيها عن المؤسسات الكبيرة خاصة من حيث المرونة وسهولة انشائها يمكن توضيح ذلك كالآتي:

- ✓ سهولة انشائها: فهي لا تتطلب أموال كبيرة لإنشائها، والتمويل غالبا ما يكون محليا، وتعتمد على مستلزمات انتاجية محلية لا يتطلب استيرادها في كثير من الاحيان .
- ✓ لا تتطلب مساحات كبيرة لإقامتها بل تستغل مساحات وتجهيزات بسيطة مما يجعل تكاليفها منخفضة.
- ✓ تتميز بالمرونة في أعمالها وعملياتها ومنتجاتها مما يمكن تعديلها وفقا للظروف المتاحة والمحيطة بالمؤسسة.
- ✓ تستخدم تلك المؤسسات تكنولوجيا أقل تناسب ظروفها المحلية.
- ✓ تعمل على احداث التوزيع المتوازن للسكان بين الريف والمدينة، وذلك من خلال توطين الصناعة في المناطق الريفية.
- ✓ هيكلها التنظيمي بسيط يعتمد على مستويات اشراف محدودة.
- ✓ تستخدم نظام معلومات بسيط يتلاءم مع نظام اتخاذ لقراراتها.[1]

2. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تؤدي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا بارزا في الاقتصاد الوطني باعتبارها من اهم عناصر ومكونات النشاط الاقتصادي لكل دول العالم، فهي تعتبر المحرك الرئيسي للتنمية والتطور الاقتصادي، والتي توفر قاعدة صناعية وبنية تحتية واسعة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[2]

لذا تزايد الاهتمام بها خاصة في الآونة الاخيرة وهذا راجع للأسباب التالية:

- ✓ توفير مناصب شغل: وذلك بخلق فرص عمل أكثر وفرة واستمرارية لتشغيل الشباب والتخفيف من حدة البطالة.
- ✓ تحقيق التطور الاقتصادي: ان المؤسسات غالبا ما تتعبر هي الاصل في التطور الاقتصادي: هي النواة التي تنمي الاقتصاد القومي بعد المؤسسات الكبيرة.
- ✓ تقضي هذة المؤسسات على التضخم عن طريق القضاء على التحويلات المالية غير المنتجة، بامتصاصها للاستثمار والتشغيل الاقتصادي.
- ✓ تعمل المؤسسات على زيادة معدل دوران راس المال وتعبئة هذه الاموال.
- ✓ خدمة المجتمع: وهذا من حيث ما تقدمه من سلع وخدمات لتحسين مستوى المعيشة.

---

[1] طاهر محسن، منصور الغالبي، ادارة واستراتيجية منظمات الاعمال المتوسطة والصغيرة، دار وائل للنشر، الاردن، 2009، ص26.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية،مصر، 2009، ص23.

- ✓ خلق التكامل الاقتصادي بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة من خلال توفير بعض احتياجات ومستلزمات الانتاج من طرف هدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للمؤسسات الكبيرة.[1]

المطلب الثـالث: أهدافهـــــا

ان هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعد عامل دفع التنمية والنمو وذلك لقدرتها على تحقيق عدد كبير من الاهداف والمتمثلة في:

1. الاهــداف الاقتصـــاديـــة:

- ✓ **تحقيق الربح** : بما ان الربح يعتبر من بين المعايير الاساسية لصحة المؤسسة اقتصاديا، لذا لابد لها من تحقيق مستوى ادنى من الربح يضمن لها رفع راسمالها، وبالتالي توسع نشاطها مستقبلا.
- ✓ **تخفيض تكلفة الانتاج**: ويتم ذلك بالاستخدام الرشيد لعوامل الانتاج ورفع انتاجها بواسطة التخطيط الجيد و الدقيق للإنتاج والتوزيع، الى جانب ذلك فهي تسعى الى تفادي الوقوع في المشاكل الاقتصادية والمالية.
- ✓ **اقامة المشروعات الكبيرة من خلال القروض المصغرة**: ان معظم الشركات الكبرى المتواجدة في الوقت الحاضر كانت بداية نشاطها عبارة عن مؤسسة صغيرة، كانت بدايتها برؤوس أموال محدودة جدا[2].
- ✓ **تدعيم ترابط الاعمال التجارية**: من الاهداف الحديثة ترابط جميع أنواع الاعمال التجارية، فالاقتصاد يحتوي على الكثير من الانتاج بالجملة، وبالتالي يتطلب عدد كبير من المؤسسات التي تقوم بذلك[3].
- ✓ اعادة ادماج المسرحين مناصب عملهم جراء الافلاس لبعض المؤسسات العمومية، او بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء الخوصصة وهو ما يدعم امكانية تعويض بعض الانشطة المفقودة.

2. الاهداف الاجتماعية:

- ✓ **توفير مناصب العمل**: ان صغر حجم الاستثمارات يساعد على سرعة الانجاز والتحكم في التكاليف، كما يسمح بتغطية الطلب المتزايد عن العمل، وهذا بتوفير مناصب عمل في فترات قصيرة .
- ✓ **تلبية الطلب على السلع الاستهلاكية**: لهذه المؤسسات دور في تغطية جزء من الاسواق المحلية والوطنية بالسلع والمنتجات وتحسين علاقة العرض و الطلب من هذه السلع لصالح التخفيض من العجز المسجل في بعض الانواع منها، وبالتالي تقليص الواردات.
- ✓ **ضمان تأمين للعمال**: توفر هذه المؤسسات بعض التأمينات مثل التأمين ضد حوادث العمل، التقاعد كما أنها تخصص حتى المساكن الوظيفية.

---

[1] عبد الغفور عبد السلام واخرون، ادارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الاردن، 2001، ص13.

[2] مليكة زغيب، دور وأهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 5، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2005، ص9.

[3] عبد الباسط وفا، مؤسسات راسمال المخاطر وطذدورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار النهضة العربية، مصر،2001،ص16.

- ✓ **توفير وسائل ترفيهية وثقافية:** كما تعمل هذه المؤسسات على توفير وسائل ترفيهية وثقافية لهم ولأولادهم من مسارح، مكتبات ورحلات...الخ.
- ✓ تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك افكار استثمارية جيدة ولكنها لا تمتلك القدرة المالية والادارية على تحويل هذه الافكار الى مشاريع واقعية.[1]

[1] ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، دار الحامد، بدون سنة نشر، ص21.

المبحث الثاني :قنوات التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر التمويل حجر الأساس الذي تعتمد عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مستلزماتها وتسديد جميع مستحقاتها ونفقاتها، وسنحاول في هذا المبحث توضيح مفهوم التمويل وكذا إبراز أهميته على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى التطرق لأهم المصادر التمويلية التي تعتمد عليها هذه المؤسسات.

المطلب الأول :مفهوم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميته

من خلال هذا المطلب نحاول توضيح مفهوم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا الأهمية التي يكتسيها التمويل باعتباره أهم الوسائل التي تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من البقاء واستمرارية نشاطها.

1. مفهوم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

التمويل يعني توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع أو تطوير مشروع أو مؤسسة خاصة أو عامة، وباعتبار أن التمويل هو الحصول على الأموال بغرض استخدامها للتشغيل أو التطوير إنما يمثل نظرة تقليدية، حيث ترتكز الوظيفة التمويلية على تحديد أفضل مصدر للأموال من عدة مصادر متاحة من خلال دراسة تكلفة الفرصة البديلة[1].

كما يعرف كذلك" على أنه أحد مجالات المعرفة تختص به الإدارة المالية وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة في الوقت المناسب، أي الوقت الذي تكون فيه المؤسسة في أمس الحاجة إلى الأموال، كما يوفر التمويل الوسائل التي تمكن الأفراد والمؤسسات من الاستهلاك والإنتاج وذلك في فترات زمنية معينة، وتعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأساس على مواردها الذاتية لتمويل أنشطتها الاقتصادية، فإذا لم تفي بذلك اتجهت إلي غيرها ممن يملكون فائضا من الأموال لسد هذا العجز، ولهذا ينصرف المعنى الخاص للتمويل إلى أنه نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي"[2].

2. أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر وظيفة التمويل عملية هامة جدا وبالغة التعقيد تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في ظل تعدد وتنوع البدائل، لذلك يتطلب القيام بهذه الوظيفة توافر إدارة ذات كفاءة متميزة، فتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل دوما الانشغال الأهم بالنسبة لأصحاب هذه المؤسسات.

وتنبع أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمية تلك المؤسسات فهي من البداية أساس الإنتاج وأصل النشاط الاقتصادي الذي بدأ بمشروعات صغيرة قبل أن تظهر المشروعات الكبيرة ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن التمويل أهمية كبيرة تتمثل في:

[1] سماح طلحي، قرض الايجار واشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير لعلوم التسيير، تخصص مناجمنت مؤسسة، المركز الجامعي العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2007، ص19.

[2] طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار الصفاء للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2002 ،ص 21.

✓ يساهم التمويل البنكي في تحقيق أهداف المؤسسة لتجديد أو تحسين الرأس المال الثابت للمؤسسة أو استبدال المعدات والآلات، ويعتبر أيضا وسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة لتواجه احتياجا او الخروج من حالة العجز المالي.[1]

✓ يعتبر التمويل بمثابة الدورة الدموية في المؤسسة حيث يجب أن تُضخ الأموال بدقة في القنو المختلفة والتي تحقق أهداف التشغيلية والاستراتيجية المسطرة من قبل المؤسسة.

✓ وتوسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص، وزيادة الصاد ا رت والإحلال محل الواردات مما ينعكس إيجابا على ميزان المدفوعات ويساهم في استقرار سعر الصرف ويحجم ارتفاع الأسعار، وينقل العديد من الطبقات الفقيرة من خط الفقر.

✓ يوفر المبالغ النقدية اللازمة للوحدات الاقتصادية ذات العجز في أوقات عجزها، إذ يعمل على حوافز كأن تتنازل الوحدات ذات الفائض عن فوائضها النقدية لصالح الوحدات الاقتصادية ذات العجز، مما يعطي حركية وحيوية لتحقيق نمو اقتصادي مقبول وتنمية شاملة.

✓ كما أن التمويل يعتبر وسيلة للخروج من الأزمات الاقتصادية لقدرته العالية على تمويل المؤسسات وبالتالي تنمية الاقتصاد، وتحديث الصناعة، ومواجهة مشكلة البطالة، واعداد قاعدة عمالية، وتفعيل مشاركة المرأة وخلق روح تكامل والتنافس بين المشروعات، وتطوير المستوى المعيشي للأفراد، وتضييق الفجوة بين الادخار والاستثمار.[2]

المطلب الثاني :مصادر التمويل التقليدية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

غالبا ما تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مصادر التمويل التقليدية والمعروفة المتمثلة في التمويل الذاتي أو الداخلي، وكذا التمويل من المصادر الخارجية وهي الائتمان التجاري والتمويل البنكي حيث نحاول في هذا المطلب التمييز بين كل من مصادر التمويل الداخلية ومصادر التمويل الخارجية.

1. مصادر التمويل الداخلية: (التمويل الذاتي)

يعتبر التمويل الداخلي المصدر الوحيد المتولد من العمليات الإنتاجية للمؤسسة، لهذا يمكن تعريفه على أنه عبارة عن مجموع مصادر التمويل الذاتية التي خلقتها المؤسسة بنفسها وأعيد توظيفها فيها بقصد زيادة طاقتها الإنتاجية، أو هو الفائض النقدي الناتج عن النشاط العادي للمؤسسة والذي يستخدم من أجل تمويل النشاط المستقبلي.[3]

---

[1] محمد ابراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008 ،ص3 2 .

[2] عصام بوزيد، التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة حالة بنك البركة الجزائري–،مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010، ص 114.

[3] حليمة الحاج علي، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة – د راسة حالة ولاية قسنطينة– ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، جامعة متنوري، قسنطينة، 2009، ص40.

1.1 مكونات التمويل الذاتي:

أ.المؤونات :قد تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثناء نشاطها إلى خسائر وأعباء نتيجة عملها، هذا ما يدفعها إلى التنبؤ بمقدار هذه الأخطار وعليه تلجأ إلى تكوين مؤونات لمقابلة خسارة معينة غير محددة المقدار ولكن حدوثها مرجح، وهذا تطبيقا لمبدأ من المبادئ الأساسية في المحاسبة ألا وهو مبدأ الحيطة والحذر، كما تعتبر المؤونات الأموال المكونة بقصد مواجهة حادث محتمل يرتبط بنشاط المؤسسة فهي ترتكز على فكرة الاحتمالات فيما يخص قيمتها ووقت حدوثها، وعليه فإن المؤونة لا تعتبر مصدر تمويلي بل هي على العكس عبارة عن أعباء يتم اقتطاعها من أرباح الدورة، إلا في حالة ما تم استرجاعها بسبب عدم وجود مبرر لتكوينها فيمكن اعتبارها كمصدر تمويلي.

ب. الأرباح محتجزة :تعتبر المصدر الوحيد للتمويل بالملكية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة وأنها لا تتمكن من اللجوء للأسواق المالية حيث تتمثل الأرباح المحتجزة في النتيجة الصافية التي تحققها المؤسسة من عملياتها الجارية والاستثمارية والتي لم تقم بتوزيعها، إذ تحتفظ بها بهدف التوسع والنمو ومواجهة الطوارئ وتمثل الأرباح المحتجزة أقل تكلفة من مصادر التمويل الأخرى والتي تكون مساوية لتكلفة الفرصة البديلة لاستثمار تلك الأموال في مجالات أخرى، وغالبا ما تنص التشريعات والقوانين على تحديد نسب معينة من الأرباح التي يجب احتجازها بهدف تكوين هذه الاحتياطات التي تأخذ شكل احتياطات قانونية، تنظيمية، تعاقدية، واحتياطات اختيارية.[1]

ج. الاهتلاكات: يعرف الاهتلاك على أنه التسجيل المحاسبي للنقص في قيمة أصل معين بسبب استخدامه أو نتيجة لفترة حيازته في المؤسسة، أو هو عبارة عن المبالغ السنوية التي يتم تخصيصه لتجديد الاستثمارات التي تتدهور قيمتها نتيجة للاستعمال أو التلف أو التقادم، وهذا ما يسمح بتوزيع تكلفة الأصول الثابتة على عمرها الإنتاجي أو طاقتها الإنتاجية، ويحسم مخصص الاهتلاك من نتيجة الاستغلال، أي أنه يتم جمع قيم أقساط الإهتلاك عن طريق تقييدها في الدفاتر المحاسبية، ولا يتم الاسترداد الفعلي لهذه الأموال إلا عند تحقيق الدخل النقدي القادر على تغطية أعباء الإهتلاك، ومنه استثمار الأموال المجمعة في مشروعات أخرى مربحة، وفي هذه الحالة يصبح الاهتلاك عبارة عن مصدر للتمويل الذاتي.

2. مصادر التمويل الخارجية:

1.2 **الائتمان التجاري** : هو أحد أنواع التمويل قصير الأجل تحصل عليه المؤسسة من الموردين ويتمثل في قيمة المشتريات الآجلة للسلع أو المواد الأولية، تلجأ إليه المؤسسة في حالة عدم كفاية أ رس المال العامل لمواجهة الاحتياجات الجارية، حيث يتسنى لها الاستفادة من الأموال المحتفظة بها والمتمثلة في قيمة المشتريات وذلك خلال الفترة الفاصلة بين تاريخ الشراء وتاريخ تسديد قيمتها.[2]

[1] حميدوشي احمد، اليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنوك التجارية، مذكرة ماستر العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة اكلي محند الحاج، بويرة، 2018، ص 61.

[2] يوسف حسين يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، طبعة الاولى، دار الجامعي للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2012، ص 48.

2.2 **التمويل البنكي** :يمثل الشكل التقليدي والمعروف لتمويل المؤسسات، حيث تعتبر البنوك التجارية مصدرا أساسيا للأموال بالنسبة لأغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال عدة أنواع من القروض المصرفية المختلفة من حيث المدة والغرض وهكذا نجد التمويل البنكي القصير الأجل، المتوسط الأجل والطويل الأجل.

أ. **القروض البنكية قصيرة الأجل** :هي القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال المتمثلة في كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى السنة.

ب. **القروض البنكية متوسطة الأجل** :موجهة أساسا لتمويل الاستثمارات التي تتراوح مدتها بين 2 و7سنوات، موجهة عادة لتمويل شراء الآلات، المعدات، وسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة.

ج. **القروض البنكية طويلة الأجل** :هذا النوع من القروض موجهة للاستثمارات التي تفوق 7 سنوات ويمكن أن يمتد إلى غاية 20 سنة، وهي موجهة لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات، ونظرا لطبيعة هذه القروض التي تمتاز بنسبة مخاطرة عالية(مدة طويلة، المبلغ ضخم)، فإن البنوك تقوم بطلب ضمانات حقيقية ذات قيم عالية، أو تقوم بالاشتراك مع عدة مؤسسات أخرى في تمويل واحد.[1]

المطلب الثالث :الصيغ المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر التمويل الذاتي والائتمان التجاري والبنكي أهم مصادر التمويل، إلا أنه استحدثت وسائل ومصادر أخرى تعتمدها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل اللازم لنشاطها، وتتمثل المصادر التمويلية الحديثة في التمويل التأجيري، الإسلامي والتمويل براس مال المخاطر.

1. **التمويل التأجيري:**

هو أحد الأساليب التمويلية التي تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاقتناء اصول المختلفة، وهو عقد إيجار يبرم بين مؤجر ومستأجر لأصل معين لمدة محدودة، يقوم خلالها المستفيد من استخدام الأصل مقابل دفع إيجار محدد لمالك الأصل ومن الممكن أن يكون الأصل منقولا مثل المعدات او المركبات أو أن يكون غير منقول مثل المباني، هذا و يعتبر التأجير التمويلي من أعمال الوساطة المالية، حيث يقوم المؤجر بتمويل شراء الأصول التي يحتاجها المستأجر ويؤجرها له على مدى فترة التعاقد ويحصل المؤجر على إيجار كاف خلال هذه الفترة يشمل هامش ربح مناسب من خلال سلسلة المدفوعات التي يدفعها المستأجر والتي تزيد في مجموعها عن ثمن شراء الأصول المقتناة، بالإضافة إلى أنه قد يتم الاتفاق بين المؤجر والمستأجر على أن يعود الأصل للمؤجر بعد فترة التأجير، وكذلك من حق المستأجر أن يقوم بشراء الأصل إذا رغب في ذلك.

1 سماح طلحي، قرض الإيجار واشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مناجمنت المؤسسة، المركز الجامعي العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014، ص 50.

بصفة مختصرة يقصد بعمليات التأجير التمويلي عمليات تأجير تجهيزات ومعدات وآلات مشترات من المؤجر بهدف تأجيرها مع الاحتفاظ بملكيتها، شرط إعطاء المستأجر حق تملكها لقاء ثمن متفق عليه تحدد شروطه عند اجراء العقد مع الأخذ بعين الاعتبار الأقساط المدفوعة كبديل إيجار.[1]

1.1 أطراف التمويل التأجيري:

أ. **المستفيد** :هو المؤسسة التي تسعى للحصول على الآلات والمعدات اللازمة لها أو بعبارة أخرى هو المبادر بتحريك العملية بالنظر إلى حاجته للانتفاع بأصل إنتاجي داخل مشروعه.

ب. **بائع الأصول** :وهو من يقوم ببيع الآلات والوسائل الإنتاجية المختلفة إلى الغير الشركة القائمة على عملية التأجير التمويلي.

ج. **شركة التأجير التمويلي** :التي تقوم بشراء الأصل من البائع وتمكن المستفيد من الانتفاع به فيتحقق بذلك مراد الطرفين الآخرين.[2]

2. التمويل برأس مال المخاطر:

هو أسلوب أو تقنية لتمويل المشاريع الاستثمارية بواسطة مؤسسات تدعى بشركات رسمال المخاطر، وهذه التقنية لا تقوم على تقديم النقد فحسب كما هو الحال في التمويل البنكي بل تقوم على أساس المشاركة حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا مبلغه وبذلك فهو يخاطر بأمواله، لهذا نرى بأنها تساعد أكثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة أو التوسعية التي تواجه صعوبات في هذا المجال، حيث أن النظام المصرفي يرفض منحها القروض نظرا لعدم توفرها على الضمانات، ففي هذه التقنية يتحمل المستثمر الخسارة في حالة فشل المشروع الممول كليا أو جزئيا، لذا فهو يساهم في إدارة المؤسسة بما يحقق تطورها ونجاحها من أجل تخفيف هذه المخاطر، ويضاف إلى ذلك أن دور مؤسسات أ رسمال المخاطر لا يقتصر على تمويل مرحلة الإنشاء فحسب بل يمتد إلى مرحلة التجديد والتوسع، وهو ما يقتضي تقديم مخطط تنمية من طرف المؤسسة.[3]

1.2 أنماط التمويل برأسمال المخاطر:

أ. **رأس مال ما قبل الإنشاء** :تتولى شركة أ رس مال المخاطر في هذه المرحلة تمويل نفقات البحث ونفقات إجراء التجارب بما في ذلك بعث سلعة أو منتوج جديد في السوق ، وملاحظة وتقييم مدى الإقبال عليه.

ب. **رأس مال الانطلاق** :تتولى شركة رأس مال المخاطر في هذه المرحلة تجسيد تطبيق المشروع على أرض الواقع، حيث تتولى تمويل التهيئة، شراء المعدات وحتى القيام بعمليات الدعاية وتسويق المنتوج.

ج. **رأس مال التنمية (التوسع)** :في هذه المرحلة تقوم شركة أ رس مال المخاطر بتمويل مؤسسات

[1] مصطفى كمال السيد طايل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2012 ، ص 280.

[2] هشام خالد، البنوك الإسلامية الدولية وعقودها، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007 ، ص40.

[3] حليمة الحاج علي، مرجع سبق ذكره، ص79.

قائمة، وعند تجسيد فكرة التوسع بواسطة المؤسسة بمفردها يقودها إلى ضوائق مالية فتتدخل شركة أ رس مال المخاطر لسد العجز وزيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة او لبحث عن أسواق جديدة.[1]

د. رأس مال تحويل الملكية(التعاقب) : يستعمل عند تغيير الأغلبية المالكة ل أ رسمال مشروع ما أو تحويل مشروع قائم إلى مؤسسة قابضة مالية ترمي إلى شراء عدة مؤسسات قائمة، وبالتالي فخلال هذه المرحلة تهتم مؤسسات أ رسمال المخاطر بعمليات تحويل السلطة الصناعية والمالية في المشروع إلى مجموعة جديدة من الملاك تتمثل عادة في:

-الفريق الإداري في المؤسسة في حالة إبداء المؤسسين رغبتهم في التخلي عن أحد فروعها؛

-أحد المساهمين الأكثر اهتماما بتطوير المؤسسة؛

-أحد الورثة الأكثر تحمسا وغير قادر على تحمل عملية التمويل لوحده، هنا تتدخل مؤسسة رأسمال المخاطر عبر تكوين مؤسسة قابضة تقوم بالإشراف ومنح قروض للشركاء.

هـ. رأسمال مال التصحيح أو إعادة التدوير :حيث أن مؤسسة أ رسمال المخاطر في هذه الحالة تقوم بشراء رأسمال المؤسسة عند عجزها، ثم تعمل على تزويدها أو ضخها بالأموال اللازمة لمزاولة نشاطها واستعادة وضعيتها الحسن.[2]

3.التمـــويل بالصـــيغ الإسـلاميـــة:

1.3 المـــــرابحة :

هي أن يتفق العميل والبنك الإسلامي الممول لشراء السلعة ليبيعها مرابحة، على أن يقوم هذا الأخير بشراء سلعة معينة من السوق أو من شخص بعينه مع التزام العميل بشرائها بعد ذلك، ويلتزم البنك ببيعها للآمر بالشراء بثمن معجل أو مؤجل دفعة واحدة أو بالتقسيط مع زيادة في ثمن السلعة كربح للبنك، أي لابد لتمام عملية المرابحة وجود ثلاثة أطراف وهي العميل(الآمر بالشراء)والبائع المرابح وهو البنك الإسلامي والبائع الأصلي.[3]

2.3 المشـــاركة :

يعتبر التمويل بالمشاركة من أهم الأساليب التمويلية التي تستخدمها البنوك الإسلامية بفاعلية وأخذ نواحي تميزها وتفردها عن البنوك التقليدية، حيث يتم تقديم التمويل الذي يطلبه المتعامل معه دون أن يتقاضى البنك فائدة محددة من قبل وانما يشارك البنك في الناتج المحتمل، سواء كان ربحا أو خسارة حسب أسس توزيعية متفق عليها بين البنك والعميل، ومن هنا تكون العلاقة بين الأطراف علاقة شراكة لا علاقة الدائن بالمدين.[4]

---

[1] رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص 68.

[2] دراف محمد، اليات وهيأت التمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر دراسة تحليلية، مذكرة ماستر في المالية والمحاسبة، جامعة المسيلة،2018، ص45.

[3] رشاد نعمان شايع العمري، الخدمات المصرفية الائتمانية في البنوك الإسلامية دراسة مقارنة في القانون والفقه الإسلامي"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،2013 ، ص276 .

4 حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، مصر،2010 ، ص16.

3.3 المضـــــاربة :

هي عقد بين طرفين يدفع بمقتضاه الطرف الأول إلى الطرف الآخر مالا معلوما ليتجر له فيه والربح بينهما حسب الاتفاق .وفيما يخص البنوك الإسلامية، تعني المضاربة دخول البنك في صفقة محددة مع متعامل أو أكثر، بحيث يقدم البنك المال اللازم للصفقة ويقدم المتعامل جهده ويصبح الطرفان شريكين في الربح والخسارة ويكون البنك هو الشريك صاحب أ رس المال ا ولمتعامل هو الشريك المضارب، فإذا تحقق الربح و زع وفقا للنسب المتفق عليها واذا تحققت الخسارة يتحمل المصرف خسارة في أ رس ماله ويتحمل المتعامل خسارة في عمله فحسب، ولا يترتب عليه أي مديونية نتيجة للخسارة ولا يتحمل جزءا منها إلا إذا ثبت أن هناك تقصير من جانبه.[1]

4.3 الســـــلم :

هو عقد يجري بين طرفين أحدهما يدفع الثمن عاجلا، والآخر يتسلم سلفة آجلا فهو بيع سلعة موصوفة في الذمة مقابل ثمن يدفع في مجلس العقد.

5.3 الاستصناع :

يتمثل في تمويل البنك لمشروع معين تمويلا كاملا من خلال التعاقد مع المستصنع (طالب الصنعة)على تسليمه المشروع كاملا، بمبلغ محدد وبمواصفات محددة وفي تاريخ معين، ومن ثم يقوم البنك بالتعاقد مع مقاول أو أكثر لتنفيذ المشروع حسب المواصفات المحددة، ويمثل الفرق بين ما يدفعه البنك للمقاول وبين ما يسجله على حساب المستصنع، الربح الذي يؤول للبنك.

6.3 القرض الحسن :

يقوم القرض الحسن على إتاحة البنك مبلغا محددا لأحد عملائه حيث يضمن سداد القرض الحسن، دون تحميل العميل أية أعباء أو عمولات، أو مطالبته بفوائد وعائد استثمار هذا المبلغ أو مطالبته بأي زيادة من أي نوع، بل يكفي البنك فقط أن يسترد أصل القرض أي الأموال التي أقرضها لهذا العميل أو لهذا الفرد.[2]

1 فادي محمد الرفاعي، المصارف الاسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، سوريا، بدون سنة نشر، ص1.

2 محمد انور بعبوش، فعالية اليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة cnac ام البواقي، مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك ،جامعة ام البواقي، 2016،ص39.

المبحث الثالث :اليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد عرفت منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تحولات نوعية سببها صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتاريخ 12 ديسمبر 2001[1]، والذي يعتبر نقطة انعطاف حاسمة في مسار هذا القطاع، حيث حدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا آليات وأدوات ترقيتها ودعمها، جاء هذا القانون التوجيهي ليجد حلولا للعديد من الإشكالات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بوضع مجموعة من الآليات التنظيمية والوكالات التي من شأنها تدعيم وترقية هذا النسيج من المؤسسات.

لذا سنحاول تقديم أهم الآليات والهيئات التي قامت الدولة بوضعها لتدعيم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الاول :هيئات و هياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتمد الجزائر على عدة هيئات ومصالح وظيفتها الأساسية الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والعمل على ترقية هذا النوع من المؤسسات وفي هذا المطلب نتطرق إلى أهم هذه الهيئات والهياكل.

1. **هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

1.1 وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :بادرت الجزائر بإنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1991 ، تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في 18 جويلية 1994 ، هدفها ترقية هذا النوع من المؤسسات، وتضطلع هذه الوزارة بمجموعة من المهام تتمثل في:

- ✓ ترقية الاستثمارات في مجال إنشاء المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتوسيعها وتحويلها وتطويرها؛
- ✓ ترقية استثمارات الشراكة ضمن قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ إعداد استراتيجيات تطوير قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ ترقية وسائل تمويل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ التعاون الدولي في مجال المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تحسين فرص الحصول على العقار الموجه إلى نشاطات الإنتاج والخدمات؛
- ✓ إعداد الدراسات القانونية لتنظيم هذا القطاع؛
- ✓ إعداد الدراسات الاقتصادية المتعلقة بترقية هذا القطاع؛
- ✓ تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.[2]

---

[1] قانون رقم 18/1، مرجع سبق ذكره، ص 04.

[2] نحلة بوالبرادعة، الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير في القانون، تخصص تنظيم اقتصادي، جامعة متنوري، قسنطينة، 2012، ص 53-54.

2.1 صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :تم إنشاء هذا الصندوق تطبيقا للأمر الرئاسي المؤرخ في 19 أفريل 2004 برأسمال مال قدره 30 مليار دينار جزائري كحد أقصى مسموح به، ويقدر رأس المال المحرر بقيمة 20 مليار دينار جزائري، والذي نظم في شكل مؤسسة مساهمة مقسمة بين الخزينة العمومية ب 60 % و40% للبنوك العمومية، ولقد كان الهدف الأساسي من, وراء إنشاء هذا الصندوق هو ضمان تسديد القروض البنكية الممنوحة لقطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الموجهة لتمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات، بالإضافة إلى التمويلات الموجهة لتوسيع وانشاء وتجديد تجهيزات وآلات هذه المؤسسات.

ولقد مكن صندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل البنكي اللازم بسهولة أكبر، وذلك من خلال تقديمه للضمانات الكافية من أجل تغطية المخاطر المرتبطة بقروض الاستثمارات الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولقد حدد الحد الأقصى للقروض المؤهلة للحصول على الضمان من الصندوق بمبلغ 350 مليون دينار جزائري، ويرجح هذا المبلغ بنسبة 80% بالنسبة للقروض المخصصة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبنسبة 60 %بالنسبة للقروض المخصصة لتوسيع النشاط.[1]

3.1 المشاتل وحاضنات الأعمال: بموجب المرسوم التنفيذي رقم 78/03، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بإعداد مشروع يتعلق بإنشاء مشاتل المؤسسات.

وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتهدف إلى مساعدة ودعم إنشاء المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتخذ المشاتل أحد الأشكال الثلاثة التالية:[2]

–المحضنة :هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات؛

–ورشة الربط :وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية؛

–نزل المؤسسات :هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

أ. مهام مشاتل المؤسسات:

- ✓ استقبال واحتضان مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حديثة النشأة لمدة زمنية معينة؛
- ✓ تسيير وايجار المحلات التي تتناسب واحتياجات نشاطات المؤسسات؛
- ✓ تقديم الخدمات المتعلقة بالتوطين الإداري والتجاري للمؤسسات حديثة النشأة وللمتعهدين بالمشاريع؛
- ✓ تضع تحت تصرف المؤسسات المحتضنة تجهيزات المكتب ووسائل الإعلام الآلي؛
- ✓ تقديم إرشادات خاصة لأصحاب المشاريع قبل وبعد إنشاء مؤسساتهم؛[3]

---

[1] عبد الحق بوعتروس، محمد دهان، مصادر وآليات تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 5/200،ص85.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 78/03،المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، المؤرخ في 25 فبراير 2003، الجريدة الرسمية العدد 13، الصادرة بتاريخ 28فيفري2003،ص14.

[3] الربيع بوعريوة، آليات دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ورقة بحثية في اطار ملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، يومي 6-7 ديسمبر 2017 ،ص 05.

2.هياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

أنشئت الجزائر عدة مؤسسات للمرافقة والدعم المالي بهدف تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية، ومن بين أهم تلك المؤسسات:

1.2 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب : ANSEJ

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 234/96 وكذا المرسوم التنفيذي رقم 296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 والموافق ل 08 سبتمبر 1998 والذي يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، ويحددها القانون الأساسي والمرسوم المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 288/03 المؤرخ في 09 رجب 1424 والموافق لـ 06 سبتمبر 2003 تعد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، و توضع هذه الوكالة تحت سلطة رئيس الجمهورية، و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة والتي تقدم مساعدات إلى الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذين تقل أعمارهم عن 40 سنة.

من مهامها نذكر:

- ✓ تقديم الاستشارة والدعم للشباب ومرافقتهم في مختلف مراحل المشروع.
- ✓ إبلاغ الشباب ذوي المبادرات بمختلف الإعانات التي تقدم لهم، والامتيازات المختلفة.
- ✓ متابعة المشاريع التي يقوم بها الشباب خلال الإنشاء أو أثناء النشاط أو في حالة التوسع.
- ✓ دعم المؤسسة المصغرة في مواجهة المصاعب المرتبطة بمحيطها.
- ✓ التكوين الدائم للشباب أصحاب المشاريع.[1]

وسوف نتناولها بالتفصيل في الجانب التطبيقي

2.2 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر : ANJEM

ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999، حيث سمح أنا ذاك بإنشاء أكثر من 15000 نشاط في مختلف القطاعات ، يمثل ANJEM آلية جديدة أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 لترقية الشغل الذاتي ودعم المؤسسات ، ولم ينطلق نشاط الوكالة إلا في منتصف 2005 ، يخص هذا الجهاز بالأساس الحرفيين والنساء الماكثات بالبيت وتتراوح قيمة هذه القروض ما بين 50.000 و 400.000دج، ومن مهامها:

- ✓ تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهم.
- ✓ دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم.
- ✓ منح السلف دون فوائد.
- ✓ إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم.

[1] صورية قشيدة، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،مذكرة ماجستر ،جامعة الجزائر ، 2012، ص 68-69.

- ✓ ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة.[1]

3.2 الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: (CNAC)

ان الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة هيئة حكومية جزائرية أنشأت في 1994 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في 06 جويلية 1994 ،تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 11/94 المؤرخ في 26 ماي 1994 تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل و الضمان الاجتماعي لمساعدة العمال الاجراء الذين فقدوا مناصب شغلهم بصفة لا ارادية ولأسباب اقتصادية، وقد عكف هذا الصندوق انطلاقا من 2004 على تنفيذ جهاز دعم احداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35-50 سنة، وبداية من سنة 2010 سمحت الاجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية الذين يتراوح أعمارهم بين 30-50 سنة من الالتحاق بالجهاز و الاستفادة من مزايا متعددة قصد تلبية طلبات أصحاب المشاريع في اطار جهاز خلق وتوسيع النشاطات الخاصة بالبطالين أصحاب المشاريع منها مبلغ الاستثمار الاجمالي الذي اصبح في حدود 10000000 دج بعدما كان لا يتعدى 5000000 دج، وكذا امكانية توسيع امكانات انتاج السلع والخدمات لذوي المشاريع الناشطين.[2]

من بين مهام الصندوق نذكر ما يلي :

- ✓ يساعد الصندوق البطالين على انشاء مؤسستهم وبذلك يؤطر ويساهم في تمويل المشاريع؛
- ✓ العمل على احداث وتوسيع النشاطات لأصحاب المشاريع؛
- ✓ دعم انشاء مؤسسات مصغرة، صغيرة ومتوسطة؛
- ✓ التخفيف من اخطار البطالة الاقتصادية عبر استعادة صحة المؤسسات التي تواجه صعوبات، ويتعلق الامر بالنشاطات ذات غاية اقتصادية تتم بالتعامل مع المؤسسات المالية؛[3]

4.2 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: ANDI

أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2001 ، بموجب الأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمارات استبدال لوكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتتمثل مهامها في:

- ✓ ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها و متابعتها بحيث يقع عبئ الضمان على الوكالة دون غيرها من المؤسسات الأخرى ؛
- ✓ منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيبات المعمول بها ؛

---

[1] سمية بوراس، تقييم التمويل المهيكل من طرف الدولة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2015 ،ص 25.

[2] بن جارة يوسف، سفير فيصل،اليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة cnac وحدة ورقلة، مذكرة ماستر تخصص محاسبة ومالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017، ص73.

[3] الربيع بوعريوة، مرجع سبق ذكرة، ص7.

- ✓ التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء، و قد جاء هذا التدبير بعد أن لاحظت السلطة عدم وفاء بعض المستثمرين بالتزاماتهم رغم استفادتهم من الإعفاءات المقررة لصالحه؛
- ✓ إنشاء المجلس الوطني للاستثمار وهو هيئة يرأسها رئيس الحكومة مكلفة باستراتيجيات وأولويات التطوير؛
- ✓ تخفيض آجال الرد للمستثمرين من 60 يوما إلى 72 ساعة؛
- ✓ تبسيط إجراءات الحصول على المزايا؛
- ✓ الحرص على تنفيذ الاتفاقيات مع المؤسسات المعنية(الجمارك، الضرائب ..) فيما يخص قرارات تشجيع الاستثمار؛
- ✓ المساهمة في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية بالتنسيق مع القطاعات الاقتصادية المعني؛[1]

المطلب الثاني: التعاون الدولي لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

من بين الاستراتيجيات التي انتهجتها الجزائر في سبيل دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الاعتماد على التحالفات الاقتصادية والتعاون الخارجي مع الدول الأجنبية والهيئات الدولية في إطار التعاون الخارجي للاستفادة من خبارتها في مجال دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن خلال هذا المطلب نوضح أهم الدول التي تعاونت مع الجزائر في هذا الإطار.

1. **الشراكة مع الاتحاد الأوروبي** :بدأت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي عمليا سنة 1993 وتعثّرت لأسباب عدّة أهمها الوضع الداخلي الصعب الذي عرفته الج ا زئر في سنوات التسعينات، وقد وقّعت الجزائر على اتفاقية الش ا ركة مع الاتحاد الأوربي بالأحرف الأولى في/2001/12 بعد 17 جولة من المفاوضات بين سنتي1997 -2001 مع فترة توقف في الفترة الأولى من ماي 1997 إلى أفريل2000 ، حيث التوقيع الرسمي على الاتفاقية بمدينة فالنسيا الاسبانية يوم22 /2002/04 وكان قصد الجزائر من التوقيع لاتفاق الشراكة تحقيق خمسة أهداف متوسطة الأجل هي:

- ✓ إقامة منطقة حرّة بين الاتحاد الأوربي وبلدان منطقة جنوب البحر المتوسط خلال فترة من 12 إلى 15سنة؛
- ✓ زيادة وتكثيف التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأوربية إلى بلدان منطقة جنوب البحر المتوسط؛
- ✓ تعزيز العلاقات الاقتصادية التكاملية بين دول المنطقة؛
- ✓ إنشاء الآليات المؤسسية للحوار السياسي والاقتصادي؛

[1] سمية بوراس، مرجع سبق ذكرة، ص23.

- ✓ تقديم دعم مالي مرتبط بالأداء مع الاتحاد الأوربي بما قيمته 4.7 مليار وحدة نقدية اوروبية كمنح خلال الفترة من1995 الى غاية 199 ، بالإضافة إلى مبلغ مماثل من القروض المتوقعة من بنك الاستثمار الأوربي.[1]

2. التعاون مع الهيئات الدولية:

1.2 **التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية** :في إطرار تعاون الجزائر مع البنوك الإسلامية للتنمية الذي تعتبر الجزائر من أبرز مؤسسيه تم الاتفاق على فتح خط تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم مساعدة فنية ومعلوماتية وانجاز الدراسات حول سبل تأهيل الصناعات الوطنية لمواكبة متطلبات العولمة والمنافسة، والمساعدة على إنشاء مشاتل نموذجية لرعاية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير التعاون مع الدول التي تملك تجارب في الميدان، وقد أعلن البنك الإسلامية للتنمية عن توقيع اتفاقيتين يقدم بموجبهما مبلغ 9.9 مليون دولار للمساهمة ري مشروعات إنمائية في الجزائر، حيث تنص إحدى الاتفاقيتين على منح قرض بقيمة 5.1 مليون دولار لصالح وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للمساهمة في دراسة وتنفيذ نظام جديد للمعلومات الاقتصادية، وذلك بهدف دعم وتعزير قدرات الوزارة في إنجاز دراسات الجدوى، وتطوير طاقات هذه المؤسسات والنهوض بالاستثمار الخاصرة، وسيتم تسديد القرضين من قبل الحكومة الج زائرية للبنك الإسلامي خلال 20 عاما مع 5 سنوات فترة سماح.

2.2 **التعاون مع البنك العالمي** :حيث تم إعداد برنامج تعاون تقني مع برنامج شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات NAED قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يسير من قبل المؤسسة المالية الدولية SFIإحدى فروع البنك العالمي المكلفة بتطوير القطاع الخاص في الدول النامية وقد خصص لهذا البرنامج 20 مليار دولار خلال 5 سنوات.[2]

3.2 **التعاون مع منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI**: تم الاتفاق في 2003 على مساعدة فنية لتأهيل المؤسسات في فرع الصناعات الغذائية و التي جسدت وحدة لتسيير البرنامج و اختيار مكتب الدراسات لإعداد تشخيص لهذا الفرع وذلك من خلال الاتفاقية TF/ALGER/03/002 بمبلغ 288.976 دولار امريكي، كما استفادت الجزائر من قيمة 46.115 دولار امريكي يغطي 03 مشاريع اخرى،TF/ALGER/02/001و TF/ALGER/03/001وTF/ALGER/04/001 والتي تهدف الى تكوين الكفاءات وتدعيم قدرات الهيئات و الهياكل المكلفة بالجودة ودلك كله للترقية التنافس للمنتجات و المؤسسات الصناعية الجزائرية، بالإضافة الى برنامج مكمل و الذي من بين مركباته الاساسية نجد برنامج الدعم لإعادة هيكلة وتأهيل 48 مؤسسة جزائرية.

---

[1] طيب داودي، دور م ص م في تنمية الواقع و المعوقات حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، العدد 11، 2011، ص76.

[2] مودع وردة، اليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر دراسة حالة ANGEM فرع بسكرة، مذكرة ماستر تخصص مالية ونقود، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2016،ص 126.

3. التعاون الثنائي:

1.3 **التعاون الجزائري الألماني** :إذ نذكر في هذا المجال مشروع إرشاد وتكوين بتكلفة إجمالية تقدر ب 3ملايين أورو، حيث يستفيد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تكوين 50 متخصص و 250 عون مرشد، ومشروع دعم وترقية المؤسسات الصغيرة بغلاف مالي يقدر ب 2.3 مليون أورو هدفه ترقية الحركية الجمعوية بالمؤسسات.

2.3 **التعاون الجزائري الإيطالي** :حيث تم التوقيع بين وزير المؤسسات المتوسطة والصغيرة والوزير الإيطالي للنشاطات الإنتاجية في أفريل 2002 من أجل إقامة علاقات بين رجال الأعمال الجزائريين ونظائرهم الإيطاليين، وانشاء مركز تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجزائر بدعم من إيطاليا وتعزيز العلاقات بين الجمعيات المهنية الجزائرية والإيطالية.[1]

3.3 التعاون الجزائري النمساوي :تم الاتفاق بين البنك الوطني الجزائري والبنك النمساوي في إطار قرض ب 30مليون أورو بعد مفاوضات دامت سنة حسب تصريح مدير العلاقات الخارجية للبنك الجزائري، وهذا القرض يوضع تحت تصرف المتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الواردات.

4.3 **التعاون الجزائري الفرنسي** :في إطار التعاون الجزائري الفرنسي تم إبرام اتفاق مع الجمعية الدائمة لغرف الحرف بفرنسا لتكوين 48 مستشارا مختصا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى التعاون المبرم بين كل من الوكالة الفرنسية للتنميةAFD وفرعها المتمثل في شركة الترقية والمساهمة من أجل التعاون الاقتصاديPROPARCO وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوقيع اتفاقية سنة2003 تمنح فيها الوكالة قرض طويل الأجل بقيمة 40 مليون أورو ل CPA لتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة المتواجدة في ولايات الشرق الجزائري.[2]

المطلب الثالث :العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عديد البلدان سواء المتقدمة منها أو السائرة في طريق النمو عديد المشاكل والمعوقات التي تحول دون تنمية قدراتها وتؤثر على نشاطها وأداءها وكذا تهدد استمراريتها وبقائها. وعموما تتمثل هذه المشاكل في العوائق التنظيمية والعوائق التمويلية.

1. **عوائق تنظيمية:**

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة صعوبات تنظيمية وادارية نظرا لعدة عوامل وأسباب، ومن بين هذه العوائق نجد مشكلة العقار الصناعي، المناطق الصناعية وكذا صعوبة الإجراءات الإدارية.

---

[1] نهلة بولبرادعة، مرجع سبق ذكرة، ص47.

[2] الطاهر تواتيتية، انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة والاثار المحتملة على تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص ادارة أعمال، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2015 ،ص250.

1.1 **مشكل العقار الصناعي** :نجد أن أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كثيرا ما يعانون من مشاكل كبيرة في إيجاد المكان المناسب والدائم لإقامة المشروع نظرا لارتفاع أسعار الأراضي والمباني، وكذا إلى صعوبة تهيئة وتجهيز المكان للنشاط ويتعلق مشكل العقار الصناعي بالا راضي والمناطق الصناعية.

2.1 **الاجراءات الادارية** : على الرغم من أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر المستقطب الأساسي لرواد الأعمال والمستثمرين خاصة الذين يتمتعون بالخبرة والكفاءة اللازمة، إلا أن هؤلاء هم قلة قياساً إلى الكم الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يفتقر معظم أصحاب هذه المؤسسات لأساليب الإدارة الصحيحة والخبرة في العديد من المجالات كالأعمال الحسابية والتسويقية أو الأمور الفنية وغيرها، وغالباً ما ينجم ضعف الكفاءة الإدارية كنتيجة لضعف المؤهلات والخبرة لأصحاب هذه المؤسسات وبسبب مركزية اتخاذ القرارات واعتماد نمط المدير المالك غير المحترف، حيث في الغالب تعزى مسؤولية جميع المهام الإدارية إلى عهدة شخص واحد، فضلاً عن عدم وجود تنظيم إداري داخلي أو عدم نضوج السياسة الإدارية المتبعة في المشروعات المتوسطة او الصغيرة إضافة إلى غياب الجهات المختصة بتأهيل وتدريب هذه الكوادر.

3.1 **صعوبة الحصول على المعلومات** :إن غياب وضعف نظام المعلومات وسوء التحكم في تقنيات وآليات التسيير تجعل هذا النوع من المؤسسات هشة وغير قادرة على المنافسة ومواكبة التغيرات والتطورات الحاصلة على مستوى المحيط الخارجي خاصة عند بداية نشاط المؤسسة، ففي غياب بطاقية صحيحة ودقيقة للمعلومات بعدد هذه المؤسسات وتمركزها الجغرافي وغيرها من المعلومات، أو بعبارة أدق غياب المعرفة الكافية عن هذه المؤسسات، يجعل قيامها يتم في فوضى عارمة لانعدام الد راسات الجادة في معرفة خصائص وقد رات هذه المؤسسات بصورة جدية، وشح المعلومات الضرورية عن المهتمين بهذا القطاع وهو ما يتطلب تشخيصا دقيقا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

4.1 **مشاكل تنظيمية وتشريعية** :

بدءاً من تعقيد وتعدد إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصعوبة الحصول على التراخيص ر الرسمية لها، حيث تعاني من مشكلة تعدد الجهات التفتيشية والرقابية (الاقتصادية، الصحية، الضمان الاجتماعي، الدوائر الضريبية والجمركية، دوائر المواصفات والمقاييس)، وانتهاءً إلى غياب التنسيق بين هذه الجهات، ناهيك عن السياسات الحكومية المتحيزة لصالح المؤسسات الكبيرة والمتمثلة بأنظمة الحوافز والتسهيلات والدعم، فنجد أن الأنظمة القائمة والقوانين واللوائح المطبقة في العديد من البلدان وخاصة في البلدان النامية تميز المؤسسات الكبيرة على حساب المؤسسات المتوسطة او الصغيرة، وقد تعمل بعض التشريعات بحرمان هذه الأخيرة من هذه الامتيازات إلى دفعها للخروج عن القانون والعمل في إطار القطاع غير المنظم بعيداً عن رقابة الأجهزة الحكومية وعن القوانين سواء تلك المتعلقة بحقوق العمال أو قوانين حماية البيئة والرقابة الصحية.

[1] صورية قديشة، مرجع سبق ذكره، ص43.

2. عوائق تمويلية:

يمثل التمويل أكبر هاجس لأصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة خاصته في مرحلته البدائية سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية حيث تعتبر العواتق المالية على رأس الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمصدر الرئيسي لتمويلها هو التمويل الذاتي وذلك بالاعتماد على المدخرات الفردية(الشخصية)التي عادة ما تكون غير كافية خاصة في البلدان النامية نتيجة ضعف المداخيل فيها، ولهذا تلجأ المؤسسات أو أصحاب المشاريع إلى التمويل الخارجي أو الائتمان، وهنا تصطدم بصعوبة الحصول على الأموال التي تحتاجها لممارسة نشاطها، ولقد أثبتت العديد من الد راسات أن اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الائتمان محدود جدا، وأن البنوك والمؤسسات المالية لا ترغب في تمويلها ولا تخاطر بتقديم الائتمان لها خاصة في البلدان النامية وتزداد حدة مشكلة التمويل إذا علمنا أن هذه الدول تفتقر إلى المؤسسات المالية والبنوك المتخصصة في التعامل مع هذه المؤسسات وان وجدت فإن إمكانيتها تكون محدودة، ناهيك عن الشروط الصعبة التي توضع لتوفير الأموال المطلوبة .

ونجد من جهة أخرى أن معظم الدراسات المهتمة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ترى أن مشكل التمويل لا يعود إلى عجز البنوك التجارية والمؤسسات المالية على تمويل هذه المؤسسات، ولكن يرجع إلى عدم الرغبة في تمويل المشاريع الصغيرة سواء عند نشأتها أو عند توسعها أو من خلال نشاطها الإنتاجي فهذا الأمر شائع خاصة في البلدان النامية، وقد أثبتت الد راسات التي أعدها البنك العالمي أن البنوك والمؤسسات المالية لم تمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية بأكثر من 1 % من احتياجاتها، فالبنوك التجارية تفضل المؤسسات الكبيرة الأكثر الربحية وذات سمعة جيدة وذلك لضمان الإيفاء بشروط الاقتراض وتقديم الضمانات.[1]

[1] الطاهر توايتية، مرجع سبق ذكره، ص 147.

خلاصة الفصل:

كخلاصة لما ورد في هذا الفصل يمكن القول انه لا يمكن ايجاد مفهوم شامل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نظرا لارتباطه بجملة من المؤشرات و المعايير ومن بين هذه المعايير عدد العمال، رقم الاعمال وحصيلتها السنوية، كما أنها تتميز بصغر حجمها وسهولة تأسيسها وبساطة تنظيمها.

ونظرا للدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في الاقتصاد من خلق مناصب شغل ودفع عجلة التنمية فقد تم وضع هياكل واليات داعمة لهذه المؤسسات من أجل انعاشها وايجاد مصادر جديدة لتمويلها وتطويرها وترقية نشاطها.

www.psdgraphics.com

الفصل الثاني

عملية دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوكالة ANSEJ بالمسيلة

تمهيد الفصل:

بادرت السلطات في الجزائر الى وضع آليات اللازمة لجعل القرض المصغر أداة فعالة لمكافحة الفقر والتخفيف من حدة البطالة في أواسط الشريحة الواسعة خاصة الأكثر هشاشة حيث توفر هذه الآليات المساعدة المالية والفنية لأصحاب المشروعات الصغيرة، منها القروض المدعومة والمنخفضة الفائدة والإعفاءات الضريبية، إضافة الى برامج تكوينية حول أساليب التسيير المالي والإداري للمشروعات الصغيرة والمصغرة.

ومن بين هذه الآليات الموضوعة من طرف الحكومة نذكر الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل التطبيقي بدراسة كاملة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ فرع المسيلة وتقييم عملها كألية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بناء على هذا تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول :تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ.

المبحث الثاني :الية الدعم والتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: تقييم عمل الوكالة كألية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الاول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ بالمسيلة

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ أهم مصادر لإنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسنحاول في هذا المبحث التعريف بالوكالة المسيلة وكذا الالمام بأهدافها وصيغ الدعم المالي التي تمنحها الوكالة للشباب أصحاب المشاريع.

المطلب الاول : تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ ومهامها

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96/234 المؤرخ في 02 جويلية 1996 المتعلق بدعم تشغيل الشباب، وقد عرف هذا الجهاز العديد من المراسيم والقوانين التي تحدد شروط التأهيل ومستويات الدعم المالي وكذا الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية الممنوحة للشباب أصحاب المشاريع، كالمرسوم التنفيذي رقم 96/297 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، والذي ألغاه المرسوم التنفيذي رقم 03/290 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، والذي بدوره عدل وتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 11/103 المؤرخ في 06 مارس 2011 والمتعلق بتحديد مستوى الإعانات المالية الممنوحة للشباب أصحاب المشاريع؛

أين تم تعميم تواجد فروع للوكالة عبر جميع ولايات الوطن وكذا إنشاء ملحقات بمختلف الدوائر والبلديات، حيث تم إنشاء الفرع الخاص بولاية المسيلة ابتداء من شهر فيفري 1998 وفتح ثلاث ملحقات بكل من (المسيلة- بوسعادة- مقرة) ابتداء من سنة 2009.

1.تعريف الوكالة :وتعرف الوكالة على أنها هيئة وطنية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، حيث تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لانعاش فئة الشباب من خلال اقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة لإنتاج السلع و الخدمات، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة لجميع نشاطات الوكالة، ويمكن تحدث الوكالة اي فرع جهوي أو محلي بناء على قرار من مجلسها التوجيهي.[1]

[1] - http://www.ansej.org.dz/?q=fr/content/le-dispositif-de-soutien-lemploi-des-jeunes; vue le : 25/08/2020.

1.مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالمسيلة:

- ✓ تقديم الدعم، المشورة والمرافقة للشباب حاملي المشاريع؛
- ✓ وضع تحت تصرف الشباب حاملي المشاريع كل المعلومات الاقتصادية، التقنية، القانونية، والتنظيمية المتعلقة بمشاريعم؛
- ✓ إنشاء بنك للمشاريع (إنجاز بطاقات فنية لمختلف المشاريع)؛
- ✓ تطوير علاقات مع مختلف شركاء الجهاز (الضرائب، البنوك...إلخ)؛
- ✓ تطوير شراكة مع مختلف القطاعات لتحديد مختلف فرص الاستثمار؛
- ✓ ضمان تكوين للشباب حاملي المشاريع؛
- ✓ تشجيع كل أشكال الإجراءات والتدابير التي من شانها تعزيز إنشاء أنشطة مقاولاتي.

المطلب الثاني : أهداف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وهيكلها التنظيمي

1. **أهداف الوكالة:** للوكالة عدة أهداف ومن بين أهمها نذكر ما يلي:

- ✓ ضمان الظروف اللازمة لإنشاء المشاريع الصغيرة؛
- ✓ خلق النشاط والثروة؛
- ✓ خلق فرص عمل دائمة؛
- ✓ ضمان ديمومة المشاريع المنشاة في إطار الجهاز؛
- ✓ تطوير الروح المقاولاتية.[1]

2. الهيكل التنظيمي لفرع وكالة المسيلة

[1] جباري محمد، رئيس مصلحة الاعلام الالي والاحصاء، وكالة ANSEJ المسيلة، يوم 2020.07.16 ، مقابلة شخصية

الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – فرع المسيلة –

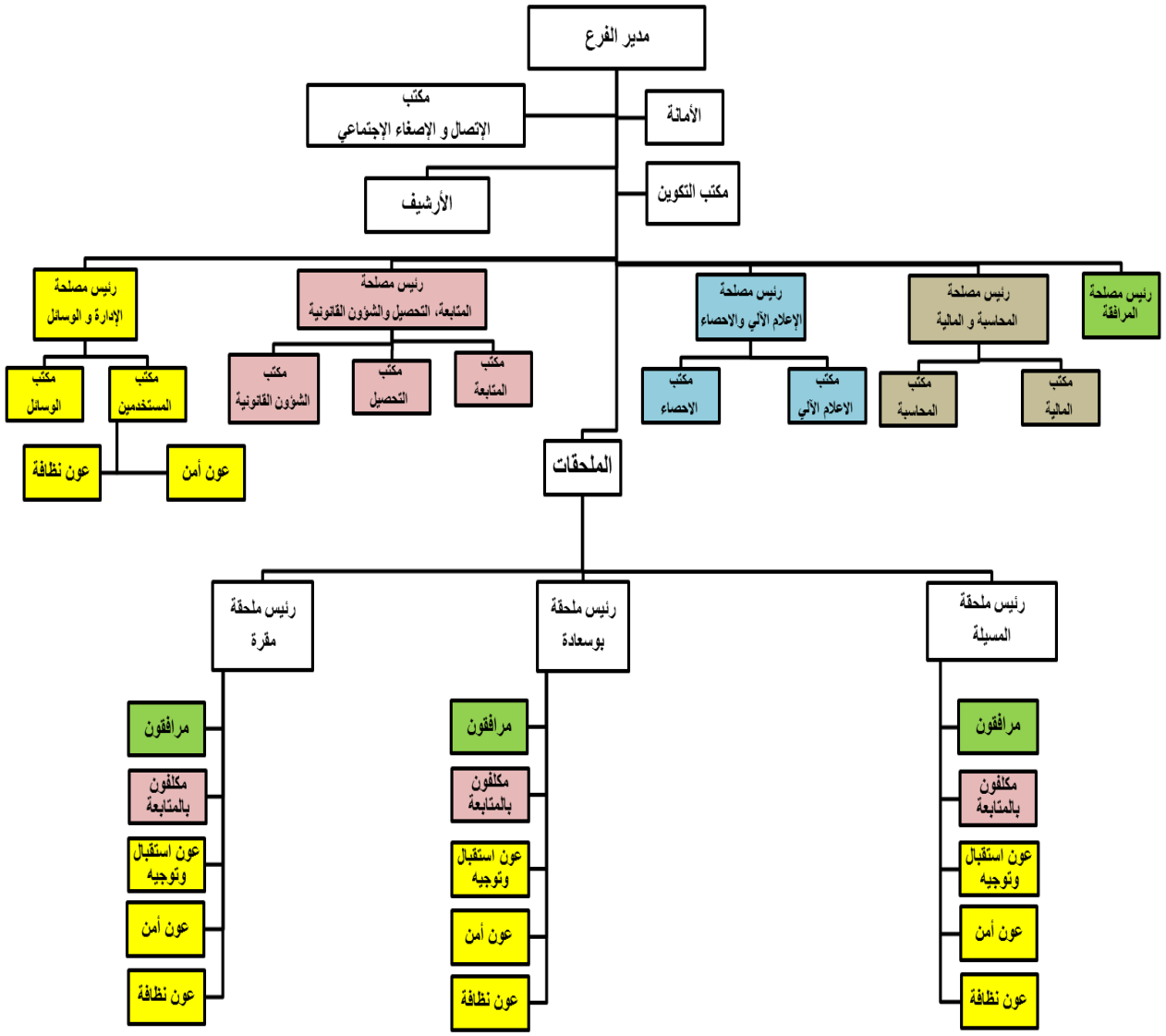

المصدر :مصلحة الادارة والوسائل ،وكالة المسيلة .

المطلب الثالث: صيغ الدعم المالي المقدم من طرف الوكالة

يتعلق الدعم المالي بمنح صيغتين تمويليتين والمتمثلتان في نمط التمويل الثنائي واخر للتمويل الثلاثي للشباب أصحاب المشاريع المستفادين من الوكالة.

1. التمويل الثلاثي : هذا النوع من التمويل يتشكل من 03 أطراف :

ا. **المساهمة الشخصية:** للشباب أصحاب المشاريع.

ب. **الوكالة** : تمنح الوكالة قرض بدون فائدة لصاحب المشروع.

ج. **البنك** : يمنح البنك قرض بفوائد ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض الممنوح اياها الشباب أصحاب المشاريع.

1.1 الهيكل المالي للتمويل الثلاثي : ينقسم هذا النوع من التمويل الى مستويين:[1]

المستوى الاول: قيمة الاستثمار أقل من 5.000.000 دج

جدول رقم (2-1) : التمويل الثلاثي من المستوى الاول

المساهمة الشخصية	الوكالة	القرض البنكي
%01	%29	%70

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالمسيلة

المستوى الثاني : قيمة الاستثمار بين 5.000.001دج و 10.000.000 دج

جدول رقم (2-2) : التمويل الثلاثي من المستوى الثاني

المساهمة الشخصية	الوكالة	القرض البنكي
%02	%28	%70

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالمسيلة

[1] -عائشة ضيف الله ،المعالجة المحاسبية لقروض دعم الشباب، تقرير تربص ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 3102 ، ص 12.

2.**التمويل الثنائي**: هذا النوع من التمويل يتشكل من طرفين:

ا. **المساهمة الشخصية**: للشباب أصحاب المشاريع.

ب. **الوكالة**: تمنح الوكالة قرض بدون فائدة لصاحب المشروع.

الهيكل المالي للتمويل الثلاثي : ينقسم هذا النوع من التمويل الى مستويين:[1]

المستوى الاول: قيمة الاستثمار أقل من 5.000.000 دج

جدول رقم (2-3) : التمويل الثنائي من المستوى الاول

المساهمة الشخصية	الوكالة
%71	%29

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالمسيلة

المستوى الثاني: قيمة الاستثمار بين 5.000.001دج و 10.000.000 دج

جدول رقم (2-4) : التمويل الثنائي من المستوى الثاني

المساهمة الشخصية	الوكالة
%72	%28

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالمسيلة

[1] Ministère du travail, de l'emploi et de la sécurité sociale, Agence Nationale de soutien à l'emploi des jeunes, Manuel des Procédure d'accompagnement, 2016, page 7-8.

المبحث الثاني: الية دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف ANSEJ

المطلب الاول : شروط الحصول على التمويل والامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة

من أجل الحصول على استثمار من طرف الوكالة والاستفادة من الامتيازات لابد من توفر شروط معينة في المستثمر أو صاحب المؤسسة.

1.شروط التأهيل الواجب توفرها : ينبغي استيفاء الشروط التالية:

- ✓ ان يكون الشاب بطالا.
- ✓ ان يتراوح سنه مابين 19 و 35 سنة.
- ✓ يحدث الاستثمار ثلاثة مناصب شغل دائمة على الاقل، ويمكن رفع سن مسير المؤسسة المنشاة الى 40 سنة كحد أقصى.
- ✓ ان يكون له تأهيل مهني أو مهارة ذات الصلة بالنشاط المرتقب ممارسته.
- ✓ تقديم مساهمة شخصية لتمويل المشروع الاستثماري.[1]

2.الامتيازات الممنوحة من طرف وكالة ANSEJ

تسعى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى منح المؤسسات الصغيرة كل أشكال الدعم اللازم خلال المراحل التي تمر بها المؤسسة الصغيرة في فترات إنجاز المشروع الصغير، من مرحلة انجاز المشروع ومرحلة استغلاله، نذكر أهم هذه الامتيازات:

- ✓ **القرض بدون فائدة** :يتعلق بصيغتي التمويل الثنائي والتمويل الثلاثي المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- ✓ **التخفيض من نسب الفائدة على القرض البنكي** :هنا تخفض نسب الفائدة على القروض المقدمة من طرف البنوك والمؤسسات المالية لمستحدثي المؤسسات المصغرة، فمستوى التخفيض لنسب الفائدة لا يبقى مستقرا بل يتغير وفقا لنوع النشاط وموطنه، حيث يتم تسديد نسبة التخفيض من حساب الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب باستشارة من المؤسسات الائتمانية، أما بالنسبة للمستفدين من القرض فيتحملون فارق نسبة الفائدة غير القابل للتخفيض.
- ✓ **الاستفادة من علاوة استثنائية** لا تتجاوز % 10 من كلفة الاستثمار إذا ما كان المشروع يمتاز بخصوصية تكنولوجية أو ذو أهمية بالغة بخصوص التنمية المحلية أو الاقتصاد الوطني.

[1] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فرع المسيلة، دليل انشاء مؤسسة، ص 5.

✓ **الاستفادة من المساعدات التقنية** التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب دون انتظار اي مقابل.[1]

1.2 –الامتيازات الجبائية وشبه جبائية:

تستفيد المؤسسات المصغرة التي يشكل الحد الأقصى للاستثمار فيها 4 مليون دينار جزائري من تسهيلات جبائية وشبه جبائية هامة خلال فترة إنجاز وتنفيذ المشروع المصغر منها الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ورسوم نقل الملكية والإعفاء من حقوق عقود التسجيل ومن الرسم العقاري على البيانات والاستفادة من المعدل المنخفض ب 5% المتعلق بالرسوم الجمركية على التجهيزات ووسائل الإنتاج المستوردة، وخلال فترة التشغيل والإنتاج تستفيد أيضا هذه الوسائل المصغرة من إعفاءات أخرى منها:[2]

الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني.

وتشمل هذه الاستفادة من:

أ. **في مرحلة إنجاز المشروع** :فهناك إعفاءات تمنحها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في هذه الفترة منها:

- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لشراء التجهيزات والحصول على الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- ✓ تطبيق المعدل المنخفض بنسبة 5% فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار.
- ✓ الإعفاء من دفع نقل الملكية على الاكتتابات العقارية.
- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

ب. **مرحلة استغلال المشروع** :أما الامتيازات الجبائية الممنوحة في مرحلة الاستغلال، فهي تتمثل فيما يلي:

- ✓ الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي، والرسم على النشاط المهني.
- ✓ تمديد فترة الإعفاء لمدة عامين عند ما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محددة.
- ✓ عند نهاية فترة الإعفاء تستفيد المؤسسة من تخفيض جبائي يقدر بـ:

70% خلال السنة الأولى من الضرائب .

50%خلال السنة الثانية من الضرائب.

25%خلال السنة الثالثة من الضرائب.

- ✓ الإعفاء من الرسم العقاري على البيانات واضافات البيانات.

[1] مودع وردة، آليات تمويل المؤسسات صغيرة والمتوسطة دراسة حالة ANGEM فرع بسكرة ،مذكرة ماستر ،تخصص مالية ونقود ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2016،ص67.

[2] حاج سعيد آمال، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب آلية لمكافحة البطالة في الجزائر، حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع تيزي وز، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2017، ص73.

- ✓ الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.

ج. **مرحلة التوسع**: أي توسع الاستثمار، حيث تستفيد المؤسسة الصغيرة إعفاءات أهمها:

- ✓ الرسم على القيمة المضافة لاقتناء التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- ✓ تطبيق المعدل المنخفض بنسبة 5% فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار.وتجدر الإشارة إلى أن قيمة القروض المقدمة وتكلفها تتباين بتباين مستوى التمويل والمناطق التي يتم فيها الاستثمار، وأن مستوى التمويل والمناطق الخاضعة للاستثمار تكون على حساب قيمة القروض وتكلفتها فإذا ما لفتنا النظر إلى المشاريع التي لا تتجاوز تكلفتها2 مليون دينار، خصصت لها قروض بدون فائدة بقيمة 25 % من المبلغ الإجمالي للاستثمار، بينما يكون الدعم المالي بدون فائدة بنسبة 20 % فقط للاستثمارات التي تفوق 2 مليون، أما فيما يخص الاختلاف باختلاف المناطق فقد وضعت الوكالة فرق بين المناطق الخاصة والمناطق الأخرى، حيث أن نسبة استفادة الاستثمارات المنجزة في المناطق الأولى من القرض بدون فائدة تكون بقيمة % 20 من المبلغ الإجمالي لتكلفة المشروع، بالإضافة إلى قرض بنكي بنسبة % 72 والباقي يوفره المستثمر.

المطلب الثاني : مراحل انشاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من طرف وكالة ANSEJ

يمر إنشاء مؤسسة صغيرة ضمن الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالمراحل التالية:

1. **مرحلة الاستقبال:**

قبل إيداع الملف من طرف صاحب الفكرة، وعند التحاقه بالوكالة يمر بمرحلة أولية تتمثل في مرحلة ما قبل الاستقبال هنا يجتمع فريق المستثمرين المحتملين الذين يصل عددهم من 06 إلى 15 ، والمكلف بالد راسات، فأثناء هذه المرحلة تقدم معلومات عامة حول جهاز الوكالة وجميع الإعانات الممنوحة، فيما بعد يترك المجال لحاملي الأفكار بإبداء رأيهم حول المشاريع، ثم تنتهي هذه المرحلة ويدخل المنشئ في مرحلة المقابلة الشخصية أين يتحاور مع أحد المكلفين بالدراسات أي المرافق له عن فكرة المشروع وجمع المعلومات الخاصة باستكمال(الملف)وأخيرا يضع الشاب المستثمر ملفه، والذي يتمثل في الملفين الإداري والمالي، ويتم تسليم الملفين للوكالة أين يخضع للدراسة من قبل المكلفين بالدراسة،

لتنتهي بإعداد الدراسة التقنية اقتصادية المتضمنة جدول حسابات لحصيلة النتائج، وكذلك الميزانيات التقديرية على مدى ثلاث سنوات، التي تعتمد على برنامج آلي لحسابها، زيادة عن ذلك تقدم دراسة شاملة لمتغيرات السوق والمحيط(الزبائن والموردين، وسياسة الاتصال الترويج، والمنافسين...إلخ)، وفي غالب الأحيان لا تتعدى مهلة هذه الد راسة 20 يوما، تنتهي بإعطاء المنشئ شهادة التأهيل، أي تنتهي بتأهيل المنشئ.

فتكلفة هذه الدراسة تصل إلى 1700 دج(منها 1500 دج تمثل حقوق الدراسة التقنية و اقتصادية200 دج تمثل مقابل استلام شهادة التأهيل.)

هنا تظهر المساعدة الكبيرة الممنوحة للشباب المنشئ، إذا ما قاربتها بالدراسة المنجزة من طرف مكاتب الدراسات المتخصصة، فهي نفسها لكن الحقوق المدفوعة تختلف فهي تتراوح ما بين 6000 دج و20.000دج فهناك فرق شاسع لفائدة المستثمر، بما في ذلك تقوم الوكالة بإلقاء نظرة على مختلف الزبائن والموردين لحسن اختيارهم وايجاد الأمثل منهم.

✓ **تأسيس شهادة التأهيل** :بعد استكمال الملف وبلوغ جميع شروط التأهيل، تخرج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بشهادة التأهيل المكونة من ثلاثة نسخ طبق الأصل التي يتم تسليمها للشاب المستثمر واذا ما كانت شروط التأهيل ناقصة، الملف يلغى ويرفض، ويخبر المستثمر بعدم قبول المشروع وتكون في شكل نسختين.

✓ **تبليغ الموافقة البنكية ونقل الملف لإمضاء قرار منح الإعانات للإنجاز** :فوقت إيداع ملف القرض الاستثماري، تقوم وكالة البنك بتقديم رقم الأمر زمني، والذي يتمثل في السجل المفتوح، ويقدم كذلك إيصال إيداع للشباب المستثمر، يأخذ بعين الاعتبار عند دراسة الملف تقدير المشروع خارج الرسم بالنسبة للتجهيزات، والآلات المكتسبة، التوظيف والتأمين الكلي للمخاطر بنسبة% 100 ، فتتحدد فترة دراسة الملف من طرف وكالة البنك بثلاثة أشهر على الأكثر.[1]

تنتقل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب إلى تحديد الهيكل المالي النهائي للمشروع في حالة حصول المستثمر على موافقة.يتم دفع المساهمة الشخصية في الحساب الجاري الذي يتم فتحه من قبل المستثمر في البنك الذي يختاره، فوكالة البنك تفتح حساب جاري.

✓ **إمضاء دفتر الشروط كذا أو راق الأمر** :بعد أن تتلقى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب قرار منح الإعانات لصالح مرحلة الإنجاز، يعلن مدير الوكالة المستثمر للتوقيع على دفتر الشروط المتضمن أسماء المستثمرين والشركاء والمسي رين وجميع توقيعاتهم، ومن الضروري أن يكون هناك طابع المؤسسة المصغرة في دفتر الشروط لاحتواء كل هذه الصفات في آخر صفحة هذا الدفتر يتم الإمضاء على أو ا رق الأمر من قبل المسير.

بعد توقيع المستثمر على دفتر الشروط وكذا أو ا رق الأمر، يحول مدير الوكالة القرض في حساب المؤسسة المصغرة، كما يصدر له قرار تقديمPNR بدون فائد الإعانات لصالح الإنجاز وكذلك يأمر بسحب شيك المستثمر، يجب على البنك أن يتحقق من فعالية شروط إعطاء القرض وأنها قد تحققت، كما يستقبل البنك المستثمر وذلك لاستكمال ما يلي :

- كفالة التجهيزات لصالح البنك في الدرجة الثانيةANSEJ .
- وكذا تأمين كل المخاطر بنسبة % 100 لمجموع الضمانات المقدمة من قبل المؤسسة.

[1] بيطار امنة، سبل وآليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة ANSEJ بالمسيلة، مذكرة تخرج شهادة الليسانس في العلو م التجارية تخصص مالية،جامعة المسيلة،2012، ص 114.

2.**مرحلة الإنجاز :**

غالبا ما تحدد مدة صلاحية قرار الإعانات لصالح مرحلة الإنجاز بعام واحد أثناء هذه المرحلة وهذا يعود لأسباب، في حالة عدم تسديد أجلها من قبل المستثمر فعليه بتقديم طلب يوضح فيه أسباب التأخير في الإنجاز.

فانطلاقا من هذا الطلب يسلم مدير الوكالة الملف إلى المديرية العامة، وأقصى مدة لتمديد الأجل يقدر بسنة واحدة، وتقدم وفقا للنشاط الذي يمارسه المستثمر.

3.**مرحلة الاستغلال :**

عند إنجاز الاستثمار والشروع في النشاط، يتحقق مدير الوكالة من فعالية الشروع في النشاط، ومنه يؤسس ويدرج محضرا يتعلق بالتحقق من البدء، ويقوم باستقبال الفواتير النهائية الخاصة بالتجهيزات والخدمات المستوعبة، بالإضافة إلى الوثائق الخاصة بالرهن أو الكفالة للتجهيزات والنقل كالرهن أو التأمين المتعدد المخاطر أو التأمين الكلي للمخاطر الذي ينوب لصالح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الدرجة الأولى وهذا في حالة التمويل الثنائي، أو الرهن أو التأمين الكلي للمخاطر الذي ينوب لصالح البنك في الدرجة الأولى و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الدرجة الثانية، وهذا في حالة التمويل الثلاثي.

كما يستلزم نقل الملف المتعلق بقرار منح الإعانات في مرحلة الاستغلال إلى المديرية العامة للتوقيع عليه. وعلى مستوى المديرية العامة، يوقع المدير العام قرار منح الإعانات لصالح مرحلة الاستغلال، يتم تأسيسها على شكل أربع نسخ طبق الأصل، ويتم إرسالها وبعثها إلى الوكالة الجهوية في شكل ثلاثة نسخ.

4.**مرحلة التوسع :**

يدخل استثمار التوسع ضمن الاستثمارات التي تنجزها المؤسسة ويدعمها جهاز الوكالة بعد مرحلة استفاء مرحلة الاستغلال، استثمار الإنشاء، أضيفت هذه المرحلة حسب تعديلات 10 **ديسمبر** 2003 ، فلا يوجد هناك فرق كبير ملحوظ بين مراحل استثمار التوسيع ودراسة الملف، ومراحل إنشاء المؤسسة إلا بخصوص مكونات الملف الإداري ويستفيد صاحب المؤسسة في مرحلة التوسع من الإعانات الجبائية وشبه جبائية التالية :

- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لاقتناء التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.
- ✓ يطبق المعدل المنخفض ب 05 % فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- ✓ كما نلاحظ أن هناك غياب للمتابعة والم ا رفقة الفعالة للمقاول أثناء شروعه في مشروعه، وأنه لم يتلقى المساعدة والاستشارة والدعم الكافي التي تنقص من معدلات الفشل والارتباك الكبير الذي يواجه المقاول في بداية نشاطه والذي يخلصه من الفشل.

المطلب الثالث: صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب

1.تعريف الصندوق:

تم إنشاء صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع من أجل ضمان القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية للمؤسسات المصغرة المحدثة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وذلك تحت وصاية السيد وزير العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي.[1]

2.دور الصندوق:

يكمل ضمان الصندوق الضمان المقدم من قبل الشباب إلى مؤسسات القروض والمتمثل في:

- ✓ رهن التجهيزات في المقام الأول لصالح البنك أو المؤسسة المالية، وفي المقام الثاني لصالح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- ✓ استبدال التأمين متعدد الأخطار لفائدة البنك.
- ✓ رهن الأجهزة المتنقلة.

3.المنخرطون في الصندوق:

يتمثل المنخرطون في صندوق الضمان من جهة ،في البنوك والمؤسسات المالية ،من جهة اخرى ،في المؤسسات المصغرة التي اختارت صيغة التمويل الثلاثي في اطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وهذا فيما يخص الاستثمارات الخاصة بالإنشاء والتوسيع.

4.كيفية الانخراط:

ينخرط الشاب صاحب المشروع في صندوق الكفالة المشتركة لضمان اخطار القروض الممنوح اياها الشباب ذوي المشاريع بعد تبليغ الموافقة البنكية، وقبل تسليم قرار منح الامتيازات من قبل مصالح الوكالة، فانخراطه يسبق تمويل مشروعه.

ويحسب مبلغ الاشتراك في الصندوق على أساس مبلغ القرض البنكي الممنوح ومدته، ويقوم صاحب المشروع بدفع الاشتراك دفعة واحدة في الحساب المحلي لصندوق الكفالة المشتركة لضمان اخطار القروض الممنوح اياها الشباب ذوي المشاريع، تقدر نسبة الاشتراك بـ 0.35 % من مبلغ القرض الذي يمنحه البنك.

[1] محمد انور بعبوش، مرجع سبق ذكره، ص 68.

المبحث الثالث : تقييم عمل وكالة ANSEJ بالمسيلة كألية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الاول: احصائيات وكالة ANSEJ بالمسيلة حسب نوع الملفات وصيغ التمويل.

سعت ANSEJ فرع المسيلة منذ نشأتها إلى تحقيق أهدافها بمساعدة الشباب الراغب في العمل بتقديم المساعدات المالية لهم من أجل إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ويتضح لنا ذلك من خلال الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة وفق دراستا للمؤشرات التالية :[1]

1. حسب عدد الملفات المودعة والمؤهلة والممولة من طرف الوكالة خلال الفترة (2010-2018)

الجدول رقم (2-5): عدد الملفات المودعة والمؤهلة والممولة من طرف الوكالة خلال الفترة (2010-2018)

السنوات	الملفات المودعة	الملفات المؤهلة	الملفات الممولة
2010	1410	778	401
2011	9115	2710	720
2012	550	812	1362
2013	935	749	624
2014	1363	908	643
2015	628	514	444
2016	75	65	274
2017	104	72	39
2018	247	185	70

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وكالة دعم الشباب لولاية المسيلة.

[1] وثيقة الكترونية مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،-فرع المسيلة-الملحق ،رقم 3-8، ص53-68.

الشكل رقم (2-2) :عدد الملفات المودعة والمؤهلة والممولة من طرف الوكالة خلال الفترة (2010-2018)

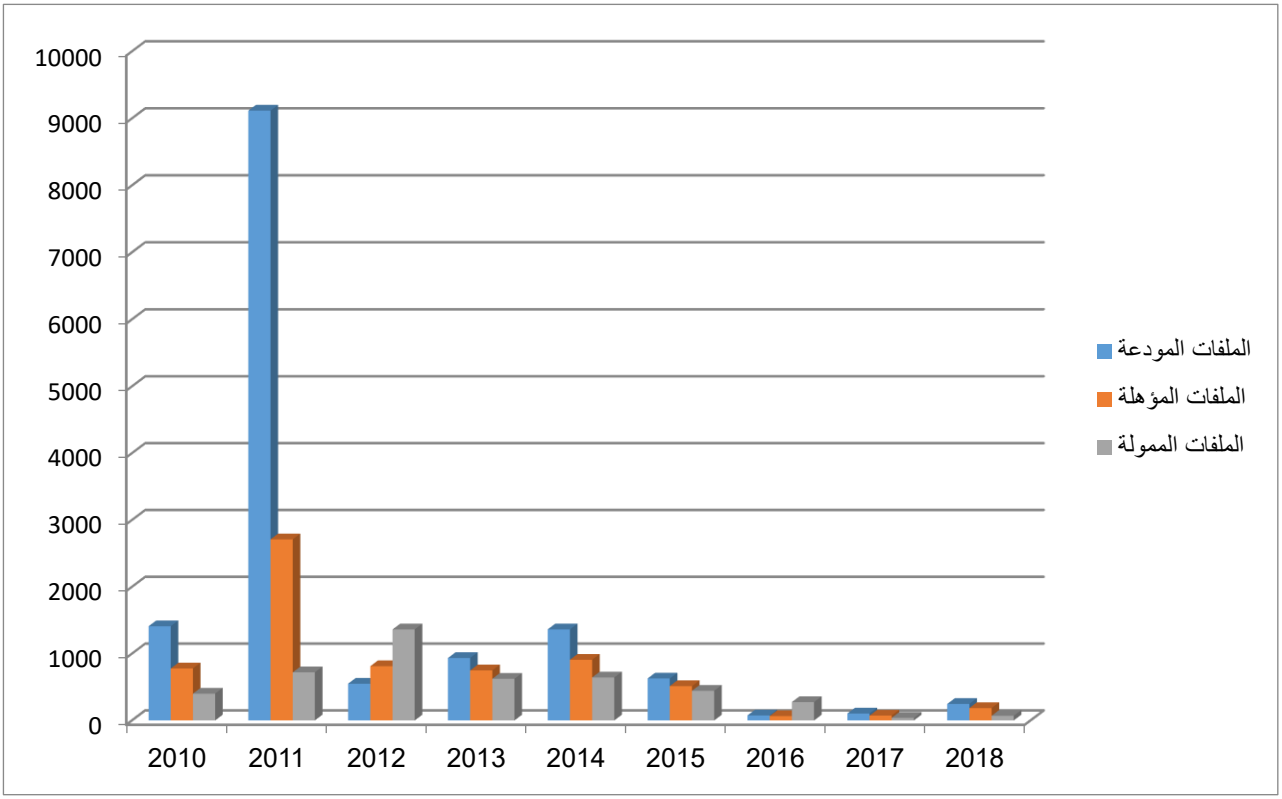

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وكالة دعم الشباب لولاية المسيلة.

نلاحظ أن فكرة إنشاء مؤسسة لم تحض بالقبول إلا في سنة 2011 حيث بلغت الذروة بحوالي 9115 ملف مودع، ثم بدأ التقهقر والتذبذب بالنسبة للملفات المودعة بين الإقبال والإحجام في باقي السنوات نظرا للإجراءات الإدارية المعقدة التي تواجه الشباب.

2.حسب الحصيلة الإجمالية للتمويل بصيغتيه الثنائي والثلاثي.

جدول رقم(2-6) :تطور الحصيلة الإجمالية للتمويل الثنائي والثلاثي لولاية المسيلة خلال الفترة (2010-2018)

السنوات	عدد المؤسسات الممولة	التمويل الثنائي	التمويل الثلاثي
2010	401	06	395
2011	720	10	710
2012	1362	38	1324
2013	624	18	606
2014	643	08	635
2015	444	02	442
2016	247	01	273
2017	39	03	36
2018	70	04	66
المجموع	4577	90	4487

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وكالة دعم وتشغيل الشباب لولاية المسيلة

الشكل رقم (2-3): يبين تطور التمويل بصيغتيه .خلال الفترة (2010-2018)

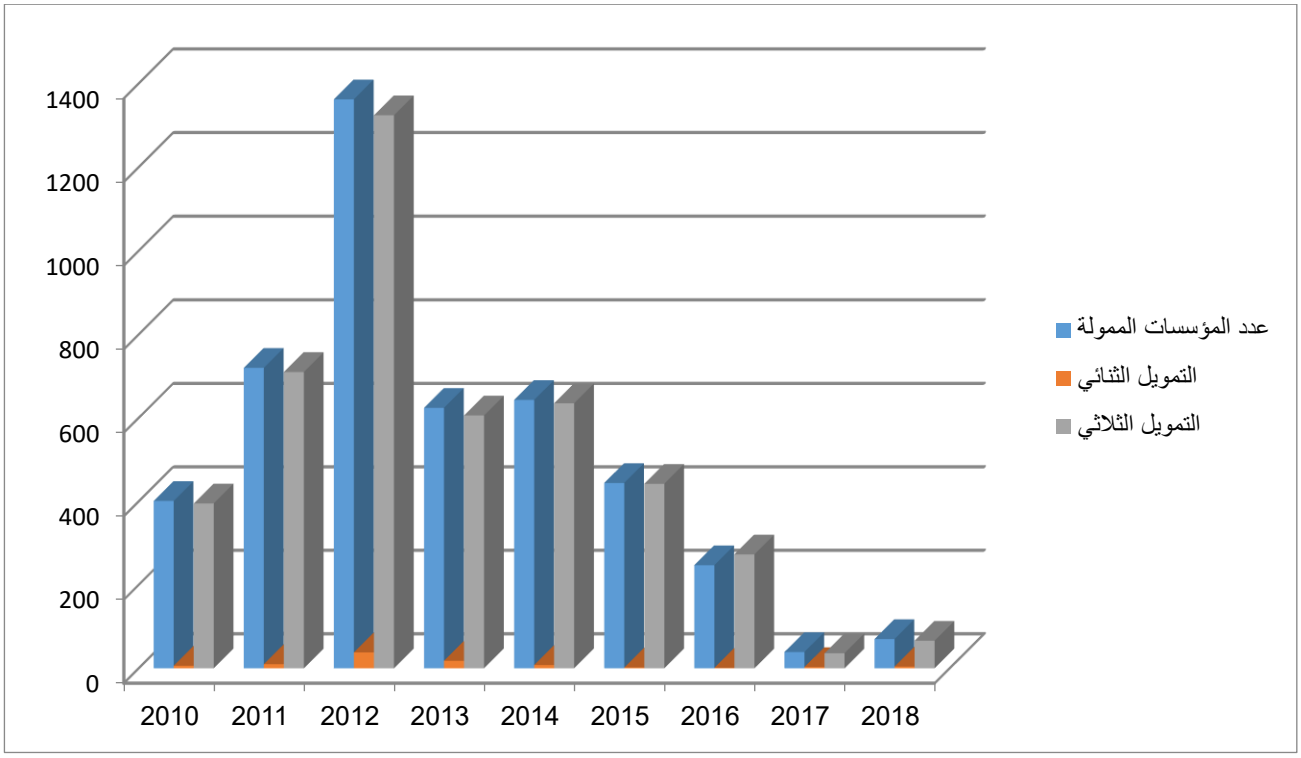

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وكالة دعم وتشغيل الشباب لولاية المسيلة

الشكل رقم (2-4):يبين نسبة تطور التمويل بصيغتيه خلال الفترة (2010-2018)

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وكالة دعم وتشغيل الشباب لولاية المسيلة

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أن عدد الملفات الممولة بصيغة الثنائي والثلاثي سجلت ارتفاعا كبير في سنة 2012 حيث كان عدد الملفات التمويل الثنائي 38 ملف بنسبة 2.87 %من إجمالي الملفات الممولة، وعدد ملفات التمويل الثلاثي 1324 ملف عن طريق بنك إي بنسبة 97.21 %، كما أن القراءة الإحصائية تبين أن هناك إقبال مرتفع للتمويل بصيغة الثلاثي، وهذا راجع إلى لجوء الشباب للمساهمة البنكية في التمويل.

المطلب الثاني: احصائيات وكالة ANSEJ بالمسيلة حسب عدد مناصب العمل المستحدثة والحصيلة الاجمالية للتكاليف

1. حسب عدد المؤسسات الممولة وعدد مناصب العمل المستحدثة حسب القطاعات خلال الفترة (2010 - 2018)

جدول رقم (2-7): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة ومناصب العمل المستحدثة خلال الفترة (2010-2018)

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	مناصب الشغل المستحدثة
الصناعة	427	850
الأشغال العمومية	231	475
زراعة	657	1071
الخدمات	2988	4503
حرف	274	532
المجموع	4577	7472

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وكالة دعم الشباب لولاية المسيلة.

الشكل رقم (2-5):يبين نسبة توزيع المشاريع الممولة حسب القطاعات خلال الفترة(2010 – 2018)

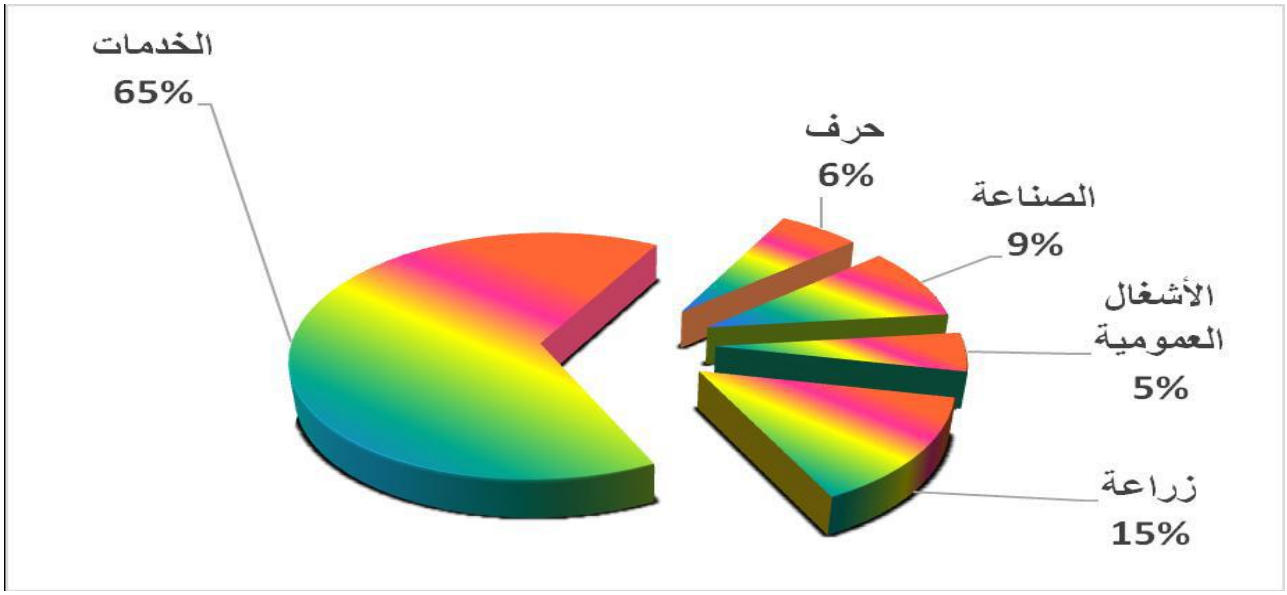

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وكالة دعم الشباب لولاية المسيلة.

الشكل رقم (2-6): يبين نسبة توزيع مناصب الشغل المستحدثة حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2010-2018)

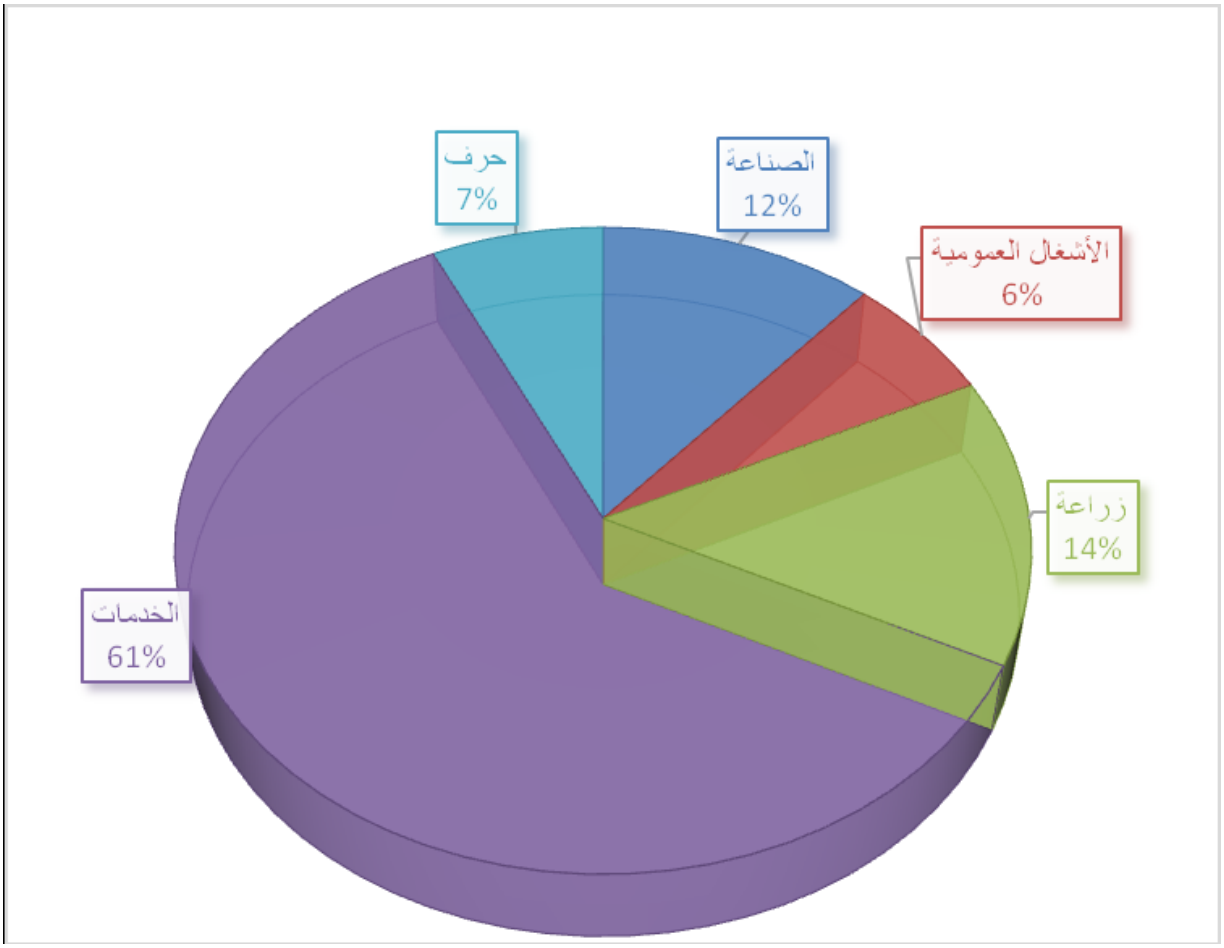

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وكالة دعم الشباب لولاية المسيلة.

يتبين من الشكلين أن النشاط الأكثر تمويلا وتوجها للشباب هو قطاع الخدمات حيث تم تمويل حوالي 2988 ملفا بنسبة 65 % ، مما أتاح فتح مناصب شغل في قطاع الخدمات بحوالي 4503 منصب شغل أي بنسبة 61 % وعزوفهم عن النشاطات الأخرى، وهذا ما يوضح التوجه نحو النشاطات الخدماتية ،وهذا نظرا لسهولة الإجراءات ووضوح فكرة المشروع لأنه لا يعتمد على دراسات تقنية معقدة ، بالإضافة الى الربح السريع الناتج عن نشاطات هذا القطاع .

2. الحصيلة الإجمالية للتكاليف الاستثمارية حسب صيغة التمويل لكل قطاع خلال الفترة 2010-2018

جدول رقم (2-8):الحصيلة الإجمالية للتكاليف الاستثمارية حسب صيغة التمويل لكل قطاع خلال الفترة (2010-2018)

القطاعات /صيغة التمويل	التمويل الثلاثي	التمويل الثنائي
صناعة	1964012,894	43616,079
اشغال عمومية	1064707,093	5445,299
فلاحة	3287193,415	29506,203
خدمات	10060244,232	57264,590
حرف	630085,6250	244,605

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وكالة دعم الشباب لولاية المسيلة.

الشكل رقم (2-7): الحصيلة الإجمالية للتكاليف الاستثمارية حسب صيغة التمويل لكل قطاع خلال الفترة (2010-2018)

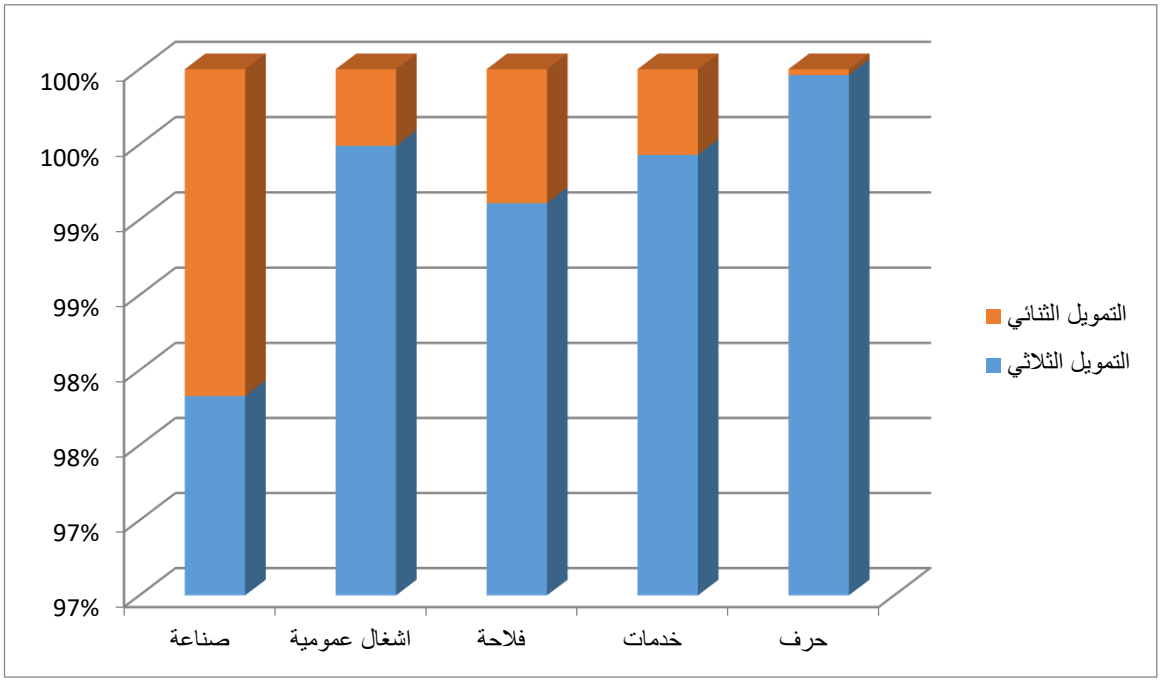

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وكالة دعم الشباب لولاية المسيلة.

القراءة الاحصائية للجدول والتمثيل البياني توضح أن القطاع الأكثر استفادة من التمويل هو قطاع الخدمات لأنها لأكثر توجها للشباب حيث كان قيمة التمويل في هذا القطاع **10060244,232 دج** ويليه قطاع الفلاحة بتمويل قدره **3287193,415 دج** وهذا راجع للميزة الفلاحية للمنطقة.

كما أن اتجاههم كان لصيغة التمويل الثلاثي لما له من امتيازات وتسهيلات تشجع الشباب أكثر في انشاء مؤسساتهم الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن التغيرات التي تفرضها التحولات الجديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية تمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه والتي تتلخص في ظاهرة العولمة الاقتصادية والتي تسعى إلى جعل السلع، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والخدمات وعوامل الإنتاج تشتغل بكل حرية عبر أرجاء العالم أو بعبارة أخرى إقامة سوق عالمية قائمة على فتح الأسواق المحلية للمنتجات الأجنبية مما يعني الزيادة الشديدة في المنافسة من قبل المنتجات الأجنبية مما يؤدي إلى فقد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من فرص في السوق المحلية التي أصبحت مفتوحة على مصراعيها للمنتجات الأجنبية.

ومن جانب آخر يصبح من الصعب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدولة النامية أن تناقص منتجاتها أجنبية لسببين:

1- الجودة 2- التكلفة

إذ تعتبر هذه المؤسسات في الدول النامية ومازالت في بداية التجربة على عكس نظريتها في الدول المتقدمة وتعد الميزة التنافسية اختبار استراتيجيا في كل المؤسسات وفي ظل العولمة الاقتصادية تعد البحث عن هذه الميزة التي ينظر إليه بالمنظور الوطني أو حتى الإقليمي بل ينظر إليه وفق البعد العالمي حيث أن منسوب ومن ناحية أخرى فإن توفر المؤسسة على ميزة التنافسية ما غير كافة لتحقيق القدرة التنافسية الجودة السعر أخذ هو أيضا بعد عالميا فأسعار المنتجات أصبحت بالنسبة للمنتجين الذي يتعاملون في ISO وقد أصحبت مقتبس الجودة العالمية مثل الكبيرة إذ أن تبادل الدولي أصبح حافظا مقاييس ليس من سهل تحقيقها خاصة من طرف المؤسسات وحتى الصغيرة في الدول النامية ومن هناك هذه المؤسسات تواجه تحد ولذلك على تنافس كبيرة ذلك أنها مازالت في مرحلة الانطلاق فمثلا عن نقص الخبرة والتكنولوجية العالمية هذه المؤسسات أن تسعى إلى تحقيق تخصص أمثل لمواردها من أجل التحكم في عنصر الكلفة وإلى تسمية قدراتها التكنولوجية وذلك باعتماد الوسائل الحديثة.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا للجانب التطبيقي والذي تم فيه اسقاط الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب كمحل للدراسة بالمسيلة، يمكننا القول أن الوكالة قامت بعدة مجهودات بهدف ترقية وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محليا وكان جليا من خلال عدد المؤسسات الممولة والتي كانت في تطور وتزايد ملحوظ من سنة الى أخرى.

كما لاحظنا أنهذه المؤسسات تتوزع على عدة قطاعات وخاصة الخدماتي منها وذلك لمنحهم العديد من الامتيازات مالية وغير المالية بصيغها المختلفة الثنائي والثلاثي ومن ثم توفير مناصب عمل شغل جديدة للشباب البطال.

لكن فضلا عن الامتيازات الممنوحة الا أن انشاء هذه المؤسسات ودعمها من طرف الوكالة تشوبها تعقيدات قانونية وادارية مما تعرقل وتؤثر على فعالية هذه الوكالة في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

www.psdgraphics.com

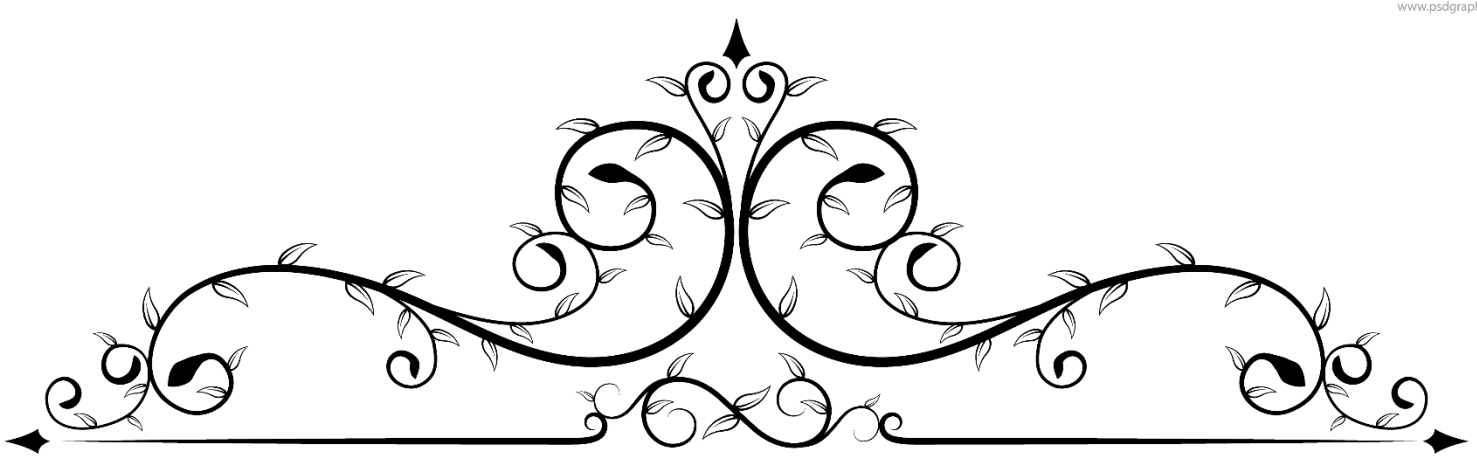

الخاتمة

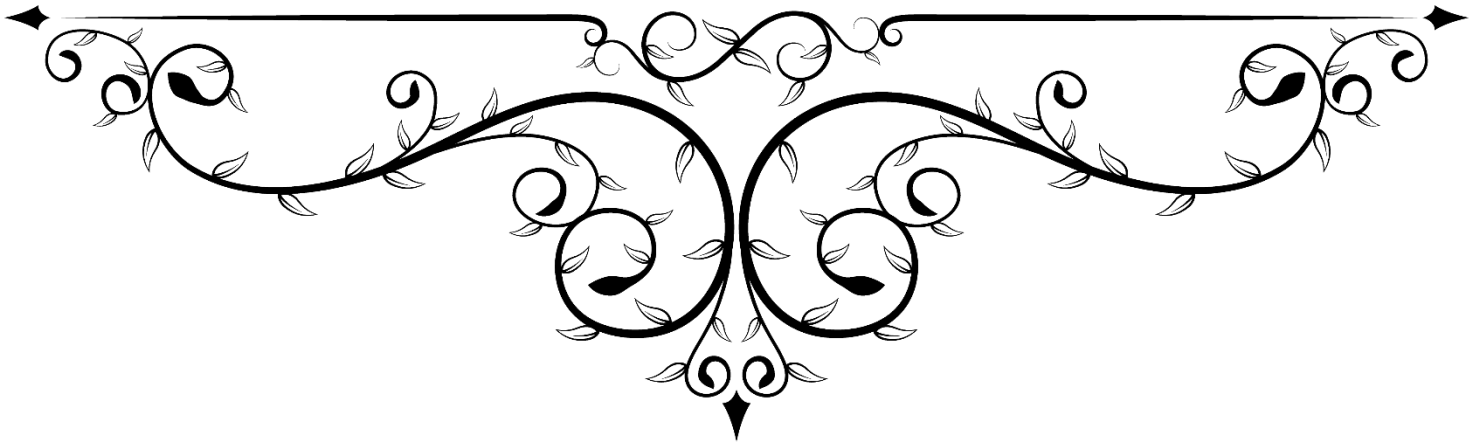

لقدت استهدفت دراستنا هذه فعالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال هي هياكل الدعم المالي فتطرقنا الى أهم مهام وأهداف التي تسعى الى تحقيقها مع ذكر أهم العوائق والمشاكل التي تواجهها في إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة. وهذا الدور الفعال في تحقيق التنمية المحلية ومن ثم التنمية الاقتصادية ككل، لذا تم استحداث عدة أجهزة ووكالات متخصصة في تمويل ومرافقة هذه المؤسسات، وكذا تقديم الدعم لحاملي المشاريع ومساعدتهم في خلق مؤسستهم الخاصة.

ومن هنا قمنا بعرض في دراستنا التطبيقية أحد أهم هيئات الدعم المالي وهي الوكالة الوطنية لدعم وتشغل الشباب – ANSEJ – بالمسيلة ،حيث تطرقنا الى الإجراءات والشروط الواجب توفرها في الشباب للاستفادة من التمويل وهيكلها الخاص بها، اضافة الى الامتيازات الممنوحة من طرف وكالة المسيلة.

أولا : اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى :نصت الفرضية على وجود عدة أهداف للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، ومن بينها تقليص نسبة البطالة وتجسيد أفكار الشباب في الواقع وغيرها منا الأهداف ،ووجدنا أن هذه الفرضية صحيحة وهذا من خلال اسقاط مؤشر عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة المدروسة، وهي في تزايد في مختلف القطاعات.

الفرضية الثانية :أثبتت الدراسة نفي ما جاء في الفرضية الثانية، والتي تتمحور حول عدم وجود دور للبنوك في تمويل هذه المؤسسات رفقة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، حيث نجد صيغة خاصة للتمويل تعتمدها الوكالة كآلية للدعم، ويتدخل بنك من البنوك وتسمى صيغة التمويل الثلاثي.

الفرضية الثالثة: أثبتت الدراسة أن التمويل من أهم العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل القطاعات.

الفرضية الرابعة: تبين من خلال الدراسة أن الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ بالمسيلة تعمل بصيغتين للتمويل الثنائي والثلاثي ،لكن نجد صيغة التمويل الثلاثي أكثر فعالية، وهذا ما يحمله من خصائص ومميزات، وكذا عدة تسهيلات في اجراءات التمويل أمام الشباب الراغب في انشاء مؤسساتهم وهذا اعتمادا على مؤشر نوعية صيغة التمويل المعتمدة من طرف الوكالة.

ثـانيــا: نتائج الدراسة

تم التوصل الى النتائج التالية :

- ✓ أغلب المؤسسات المنشأة من طرف الوكالة لا تحمل طابع إنتاجي بل خدماتي.
- ✓ استطاعت وكالة ANSEJ امتصاص جزء من البطالة بولاية المسيلة.
- ✓ تعد الاعانات والامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة الحافز الأساسي لاستقطاب الشباب للحصول على تمويل من الوكالة.
- ✓ تعتبر وكالة ANSEJ من أهم الاجهزة التمويلية والداعمة التي وضعتها الدولة لنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ما تقدمه من خدمات وتوصيات وتوجيهات لتمويل أصحاب المشاريع، وهذا ما يعكس فعاليتها كآلية لدعم وتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثـالثــا: توصيات

من خلال ما توصلنا إليه من نتائج من الدراسة يمكننا تقديم بعض التوصيات:

- ✓ تقليص الاجراءات الادارية المتعلقة بمنح القروض.

ضرورة الاهتمام بتقديم الدعم للقطاعات المنتجة وهذا بمنحها تسهيلات وامتيازات أكبر من القطاعات الأخرى.

- ✓ القيام ببرامج تكوينية نوعية لتكوين الشباب أصحاب المشاريع.
- ✓ ضرورة المراقبة والمتابعة الميدانية المستمرة لأصحاب المشاريع.
- ✓ الاعتماد على حاضنات الأعمال كشركاء مع الوكالة و التنسيق فيما بينهما ما يوفر أفكار وامتيازات جديدة.

رابعــا : آفاق البحث

وفي الاخير لا نزعم اننا قد أحطنا بكل جوانب الموضوع ،وهذا بسبب الحصول على المعلومات الازمة أو لأسباب أخرى، وهذا ما يفتح المجال لبحوث أخرى ،ومن المواضيع التي نعتبرها آفاق البحث نجد:

- ✓ اجراء دراسات مقارنة بين وكلات الدعم (ANSEJ-ANGEM-ANDI-CNAC).
- ✓ دراسة مدى فعالية المرافقة لأصحاب المشاريع من طرف وكلات الدعم بعد الحصول على التمويل.
- ✓ دراسة الصيغ الاسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

www.psdgraphics.co

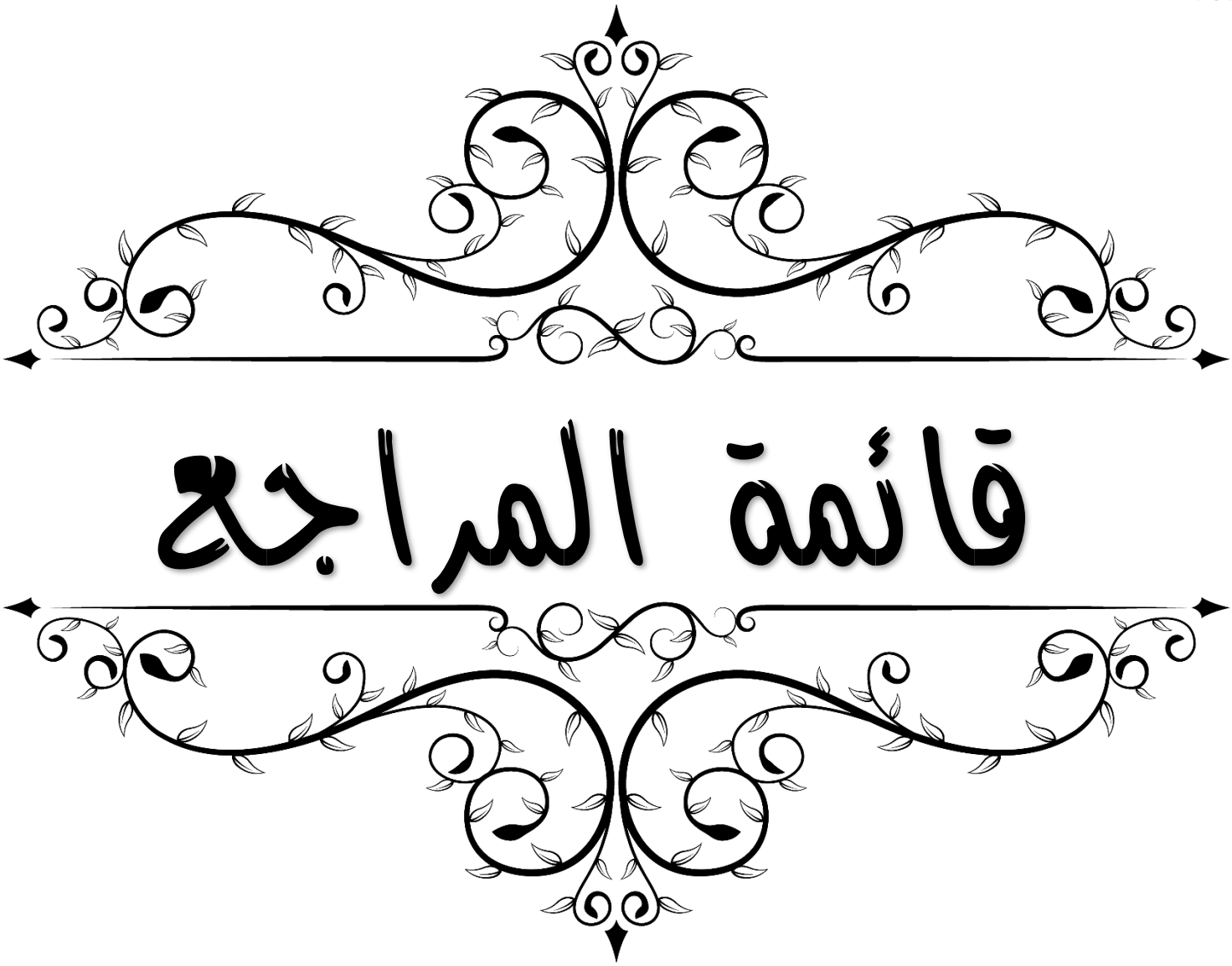

قائمة المراجع

أولا :المراجع باللغة العربية

1. الكتب :

01-حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر، 2010.

02- رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، اتراك للطباعة والنشر والتوزيع ،مصر 2008.

03-رشاد نعمان شايع العمري، الخدمات المصرفية الائتمانية في البنوك الإسلامية، دراسة مقارنة في القانون والفقه الاسلامي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2013.

04- طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار الصفاء للطباعة والنشر، الأردن، 2002.

05- طاهر محسن منصور الغابي، إدارة واستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، دار وائل للنشر، الأردن 2009 .

06- عبد الباسط، مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار النهضة العربية، مصر،2001.

07- عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، مصر، 2009.

08- عبد الرحمان ،ناصر دادي عدون، التدقيق الإداري وتأهيل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، دار المحمدي العامة، 2008.

09- عبد الغفور عبد السلام وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع،2001.

10- فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية ،بدون سنة نشر.

11- فريد راغب النجار، تمويل المعاصر، الدار الجامعية والنشر والتوزيع، الإسكندرية،2009.

12- ليث عبد الله القهوجي، بلال محمود الوادي ،المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، دار الحامد، بدون سنة نشر.

13- محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل وتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.

14- محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.

15- مصطفى كمال السيد الطابل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الاردن 2012.

16- يوسف حسين يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2012.

2. الرسائل والأطروحات

01- بن جارة يوسف، سفير فيصل، آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة CNAC ورقلة، مذكرة ماستر تخصص مالية ومحاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2017.

02- حاج سعيد أمال، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب آلية لمكافحة البطالة في الجزائر، جامعة ميلود معمري، تيزي وزو، 2017.

03- حليمة حاج علي، اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة دراسة حالة ولاية قسنطينة ،مذكرة ماجستير في علوم التسيير ،تخصص الادارة المالية ، جامعة منتوري ،2009.

04- حميدوش أحمد ،آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنوك التجارية ،مذكرة ماستر العلوم المالية والمحاسبة ،تخصص مالية ومحاسبة ، جامعة آكلي محند آل الحاج ،البويرة ،2018.

05- دراف محمد، آليات وهيئات تمويل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماستر في المالية ومحاسبة ،تخصص مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018.

06- سماح طلحي ،قرض الايجار وإشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،مذكرة ماجستير في علوم التسيير ،تخصص مانجمنت المؤسسة ،المركز الجامعي ،العربي بن مهيدي ،أم البواقي ،2014.

07- سمية بوراس، تقييم التمويل المهيكل من طرف الدولة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015.

08- صورية قشيدة، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2012.

09- طاهر تواتية، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والآثار المحتملة على تنافسية المؤسسات صغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة الاعمال، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي 2015.

10- عصام بوزيد التمويل، التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010.

11- ليان شتلة، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد اكلي محند اولحاج، بويرة ، 2015.

12- محمد أنور بعبوش، فعالية آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة CNAC، أم البواقي، 2016.

13- مودع وردة، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة ANGEM فرع بسكرة ،مذكرة ماستر، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.

14- نهلة بولبرادعة، الاطار القانوني لدعم مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر في القانون، تخصص تنظيم اقتصادي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012.

15- ياسين العايب، اشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة م ص م في الجزائر، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011.

3. المجلات والملتقيات

01- ربيع بوعويرة، آليات دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إطار الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،جامعة الشهيد حمة لخضر ،الوادي، يومي6 و7 ديسمبر2017.

02- طيب داودي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات مالية الجزائر، مجلة علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، العدد 2011/11.

03- عبد الحق بوعتروس، محمد دهان، مصادر وآليات تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 2008/08.

04- مليكة زغيب، دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الاقتصادية ، الجزائر 2005.

4. القوانين والمراسيم

01-قانون رقم 18/1، المؤرخ في 27رمضان 1422، الموافق 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية م ص م، الجريدة الرسمية، العدد77.

02-مرسوم تنفيذي 78/03 المؤرخ في 23 فبراير 2003، الجريدة الرسمية العدد 13 المؤرخة في 28 فيفري 2003.

5. التقـــاريـــــر

01-تقرير تربص، عائشة ضيف الله، المعالجة المحاسبية لقروض دعم الشباب، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

ثانيـــــا :الكتب باللغة الفرنسية

1- Ministère du travail, de l'emploi et de la sécurité sociale, Agence Nationale de soutien à l'emploi des jeunes, Manuel des Procédure d'accompagnement, 2016.

ثالثـــــا: المواقع الالكترونية

1-http://www.ansej.org.dz/?q=fr/content/le-dispositif-de-soutien-lemploi-des-jeunes

رابعـــــا : المقابلات

01-جباري محمد، رئيس مصلحة الاعلام الالي والاحصاء، وكالة ANSEJ المسيلة، يوم 2020.07.16، مقابلة شخصية.

www.psdgraphics.com

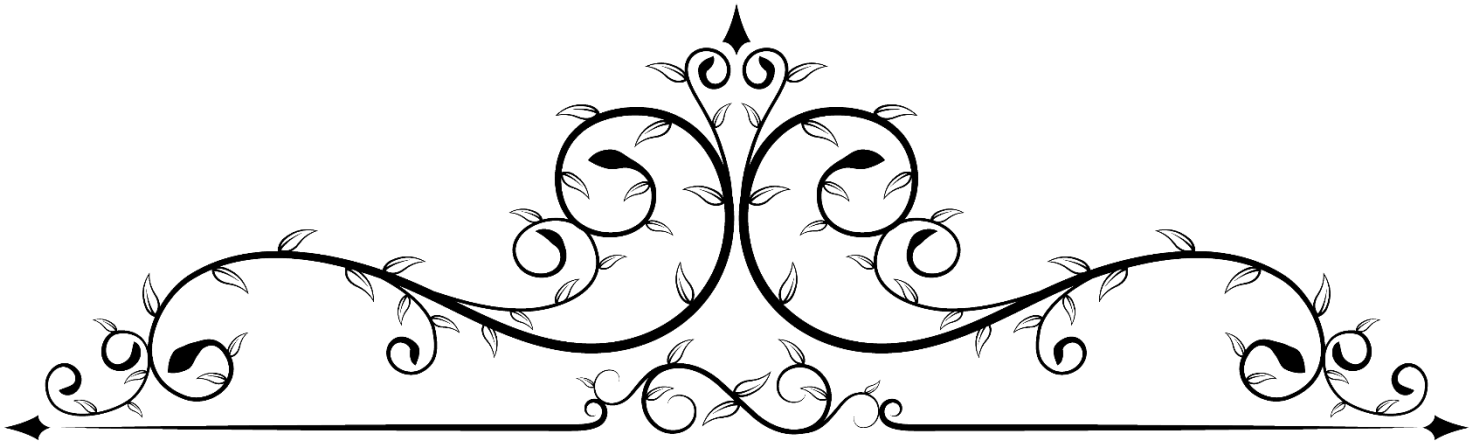

الملاحق

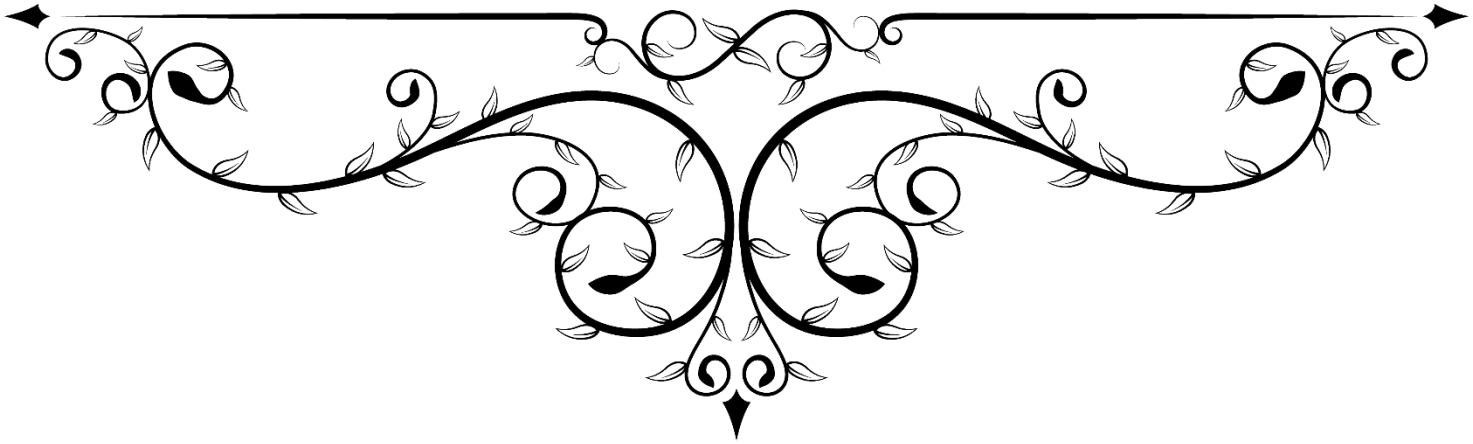

وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

ANSEJ

إنشاء مؤسسة مصغرة

التمويل الثلاثي

التركيبة المالية

يتم التمويل الثلاثي بمشاركة كل من المستثمر، البنك و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويتكون من:

1- المساهمة الشخصية للشاب المستثمر.
2- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
3- قرض بنكي مخفض الفوائد بنسبة 100% و يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع.

الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

المستوى 1

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة الدعم)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
حتى 5.000.000 دج	% 29	%1	%70

المستوى 2

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة الدعم)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج	% 28	% 2	% 70

تخفيض نسب الفوائد البنكية

تخفض نسبة فائدة القرض البنكي بـــــ 100% بالنسبة لكل النشاطات (نسبة الفائدة 0%).

الإعانات المالية

تمنح لشباب أصحاب المشاريع، ثلاثة قروض اضافية :
قرض بدون فائدة لاقتناء عربة ورشة = 500.000 دج لفائدة حاملي شهادات التكوين المهني.
قرض بدون فائدة للكراء يصل إلى 500.000 دج.
قرض بدون فائدة لإنشاء مكاتب جماعية يصل إلى 1000.000 دج للإعانة من أجل الكراء بالنسبة للطلبة الجامعيين (أطباء، محامون...) لإنشاء مكاتب جماعية.

الامتيازات الجبائية

تستفيد المؤسسة المصغرة من الامتيازات الجبائية التالية:

أ- في مرحلة إنجاز المشروع

- تطبيق معدل مخفض نسبته 5 % من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الاكتسابات العقارية.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

ب- في مرحلة استغلال المشروع

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات و إضافات البنايات.
(لمدة ثلاث (03) سنوات ،أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة و الهضاب العليا ، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).
- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية و المؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.
الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة(IFU) إبتداء من تاريخ الإستغلال.
(لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من تاريخ انطلاق النشاط، أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).

تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدة غير محددة.

- عند نهاية فترة الإعفاء، تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي بـــ:

70 % خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي
50 % خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي
25 % خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي

08 شارع ارزقي بن بوزيد العناصر – الجزائر
الهاتف : 021 .67.82.35/021.67.82.36
الفاكس: 021.67.56.51/021.67.75.74

www.ansej.org.dz

الملحق رقم 03 المؤسسات المنشأة بالقويل الثاني

2010 mixte

N°	Secteur d'activité	Dossiers déposés	Attestations d'éligibilité	Projets financés	Coût d'investissement en milliers DA	Dont PNR en milliers DA	Emplois prévus
1	Administration (IAP)	0	0	0	0.000	0.000	0
2	Industrie	3	3	1	3,268.841	817.210	0
3	BTPH	1	1	0	0.000	0.000	0
4	Agriculture	0	1	0	0.000	0.000	0
5	Services	9	5	4	5,089.887	1,069.911	5
6	Artisanat	6	7	1	43.847	10.962	1
7	Total wilaya	19	17	6	8,402.575	1,898.083	6
8	Dont Femme	5	5	2	3,312.688	828.172	1

2011 mixte

N°	Secteur d'activité	Dossiers déposés	Attestations d'éligibilité	Projets financés	Coût d'investissement en milliers DA	Dont PNR en milliers DA	Emplois prévus
1	Administration (IAP)	0	0	0	0.000	0.000	0
2	Industrie	2	1	0	0.000	0.000	0
3	BTPH	1	1	1	1,785.361	446.340	1
4	Agriculture	3	3	2	19,589.030	5,484.928	2
5	Services	30	15	6	13,699.794	3,835.573	6
6	Artisanat	4	2	1	200.758	58.220	1
7	Total wilaya	40	22	10	35,274.943	9,825.061	10
8	Dont Femme	8	4	3	19,789.788	5,543.148	3

2012 mixte

N°	Secteur d'activité	Dossiers déposés	Attestations d'éligibilité	Projets financés	Coût d'investissement en milliers DA	Dont PNR en milliers DA	Emplois prévus
1	Administration (IAP)	0	0	0	0.000	0.000	0
2	Industrie	4	3	0	0.000	0.000	0
3	BTPH	3	1	1	1,802.618	522.759	1
4	Agriculture	0	0	1	9,917.173	2,776.808	1
5	Services	54	57	36	21,011.665	6,093.387	47
6	Artisanat	1	0	0	0.000	0.000	0
7	Total wilaya	62	61	38	32,731.456	9,392.954	49
8	Dont Femme	28	30	18	16,799.603	4,772.715	21

58

الملحق رقم 04 المؤسسات المنشأة بالقويل الثاني

2013 mixte

N°	Secteur d'activité	Dossiers déposés	Attestations d'éligibilité	Projets financés	Coût d'investissement en milliers DA	Dont PNR en milliers DA	Emplois prévus
1	Administration (IAP)	0	0	0	0.000	0.000	0
2	Industrie	1	2	3	19,916.068	5,604.798	3
3	BTPH	1	1	0	0.000	0.000	0
4	Agriculture	0	0	0	0.000	0.000	0
5	Services	6	6	15	7,149.560	2,073.374	17
6	Artisanat	0	0	0	0.000	0.000	0
7	Total wilaya	8	9	18	27,065.628	7,678.170	20
8	Dont Femme	2	2	8	4,553.107	1,320.402	10

2014 mixte

N°	Secteur d'activité	Dossiers déposés	Attestations d'éligibilité	Projets financés	Coût d'investissement en milliers DA	Dont PNR en milliers DA	Emplois prévus
1	Administration (IAP)	0	0	0	0.000	0.000	0
2	Industrie	0	0	1	2,755.307	799.039	1
3	BTPH	0	1	1	1,857.320	538.622	1
4	Agriculture	0	0	0	0.000	0.000	0
5	Services	3	2	6	1,953.385	566.480	8
6	Artisanat	0	0	0	0.000	0.000	0
7	Total wilaya	3	3	8	6,566.012	1,904.141	10
8	Dont Femme	1	0	2	434.600	126.034	1

2015 mixte

N°	Secteur d'activité	Dossiers déposés	Attestations d'éligibilité	Projets financés	Coût d'investissement en milliers DA	Dont PNR en milliers DA	Emplois prévus
1	Administration (IAP)	0	0	0	0.000	0.000	0
2	Industrie	0	0	2	17,675.863	4,949.241	3
3	BTPH	0	0	0	0.000	0.000	0
4	Agriculture	0	0	0	0.000	0.000	0
5	Services	1	1	0	0.000	0.000	0
6	Artisanat	0	0	0	0.000	0.000	0
7	Total wilaya	1	1	2	17,675.863	4,949.241	3
8	Dont Femme	1	1	1	9,986.172	2,796.128	1

59

الملحق رقم 05 المؤسسات المنشأة بالتمويل الثنائي

mixte2016

N°	Secteur d'activité	Dossiers déposés	Attestations d'éligibilité	Projets financés	Coût d'investissement en milliers DA	Dont PNR en milliers DA	Emplois prévus
1	Administration (IAP)	0	0	0	0.000	0.000	0
2	Industrie	0	0	0	0.000	0.000	0
3	BTPH	1	0	0	0.000	0.000	0
4	Agriculture	0	0	0	0.000	0.000	0
5	Services	2	2	1	123.590	35.841	1
6	Artisanat	0	0	0	0.000	0.000	0
7	Total wilaya	3	2	1	123.590	35.841	1
8	Dont Femme	0	0	0	0.000	0.000	0

mixte2017

N°	Secteur d'activité	Dossiers déposés	Attestations d'éligibilité	Projets financés	Coût d'investissement en milliers DA	Dont PNR en milliers DA	Emplois prévus
1	Administration (IAP)	0	0	0	0.000	0.000	0
2	Industrie	0	0	0	0.000	0.000	0
3	BTPH	0	0	0	0.000	0.000	0
4	Agriculture	0	0	0	0.000	0.000	0
5	Services	3	3	3	5,477.505	1,537.609	6
6	Artisanat	0	0	0	0.000	0.000	0
7	Total wilaya	3	3	3	5,477.505	1,537.609	6
8	Dont Femme	0	0	0	0.000	0.000	0

mixte2018

N°	Secteur d'activité	Dossiers déposés	Attestations d'éligibilité	Projets financés	Coût d'investissement en milliers DA	Dont PNR en milliers DA	Emplois prévus
1	Administration (IAP)	0	0	0	0.000	0.000	0
2	Industrie	0	0	0	0.000	0.000	0
3	BTPH	1	0	0	0.000	0.000	0
4	Agriculture	0	0	0	0.000	0.000	0
5	Services	6	5	4	2,759.204	800.169	12
6	Artisanat	0	0	0	0.000	0.000	0
7	Total wilaya	7	5	4	2,759.204	800.169	12
8	Dont Femme	2	2	2	1,500.583	435.169	6

الملحق رقم06 المؤسسات المنشأة بالتمويل الثلاثي

année 2010

N°	Secteur d'activité	Dossiers déposés	Attestations d'éligibilité	Projets financés	Coût d'investissement en milliers DA	Emplois prévus
1	Administration (IAP)	0	0	0	0.000	0
2	Industrie	87	71	34	140,160.573	130
3	BTPH	66	52	17	64,515.252	52
4	Agriculture	37	23	17	56,879.487	41
5	Services	1106	535	299	988,964.548	667
6	Artisanat	114	97	34	49,682.994	106
7	Total wilaya	1410	778	401	1,300,202.853	996
8	Dont Femme	56	52	31	74,922.084	77

année 2011

N°	Secteur d'activité	Dossiers déposés	Attestations d'éligibilité	Projets financés	Coût d'investissement en milliers DA	Emplois prévus
1	Administration (IAP)	0	0	0	0.000	0
2	Industrie	466	190	34	166,992.446	103
3	BTPH	185	81	37	141,489.235	95
4	Agriculture	164	85	30	134,737.464	68
5	Services	8015	2231	588	1,844,609.891	1027
6	Artisanat	285	123	31	61,661.758	86
7	Total wilaya	9115	2710	720	2,349,490.794	1379
8	Dont Femme	283	106	31	123,988.730	71

année 2012

N°	Secteur d'activité	Dossiers déposés	Attestations d'éligibilité	Projets financés	Coût d'investissement en milliers DA	Emplois prévus
1	Administration (IAP)	0	0	0	0.000	0
2	Industrie	110	179	76	311,222.560	114
3	BTPH	17	53	50	215,473.920	67
4	Agriculture	37	86	50	232,515.942	66
5	Services	323	408	1147	3,826,762.651	1319
6	Artisanat	63	86	39	112,772.084	51
7	Total wilaya	550	812	1362	4,698,747.157	1617
8	Dont Femme	83	103	78	254,966.793	86

الملحق رقم07 المؤسسات المنشأة بالتمويل الثلاثي

année 2013

N°	Secteur d'activité	Dossiers déposé	Attestations d'éligibilité	Projets financés	Coût d'investissement en milliers DA	Emplois prévus
1	Administration (IAP)	0	0	0	0.000	0
2	Industrie	172	108	95	447,126.826	249
3	BTPH	36	26	30	136,149.357	77
4	Agriculture	265	206	75	363,450.155	170
5	Services	328	306	382	1,374,521.445	763
6	Artisanat	134	103	42	101,501.524	101
7	Total wilaya	935	749	624	2,422,749.306	1360
8	Dont Femme	81	60	39	125,065.561	70

année 2014

N°	Secteur d'activité	Dossiers déposé	Attestations d'éligibilité	Projets financés	Coût d'investissement en milliers DA	Emplois prévus
1	Administration (IAP)	0	0	0	0.000	0
2	Industrie	189	125	69	308,087.226	84
3	BTPH	51	46	35	149,612.342	38
4	Agriculture	400	294	174	825,957.795	197
5	Services	614	344	307	1,026,458.910	325
6	Artisanat	109	99	58	123,589.181	63
7	Total wilaya	1363	908	643	2,433,705.454	707
8	Dont Femme	83	59	45	150,206.619	46

ée 2015

N°	Secteur d'activité	Dossiers déposé	Attestations d'éligibilité	Projets financés	Coût d'investissement en milliers DA	Emplois prévus
1	Administration (IAP)	0	0	0	0.000	0
2	Industrie	79	56	72	313,895.251	119
3	BTPH	42	28	23	130,232.878	50
4	Agriculture	253	239	160	806,072.770	292
5	Services	196	143	149	513,175.059	195
6	Artisanat	58	48	40	93,833.447	72
7	Total wilaya	628	514	444	1,857,209.405	728
8	Dont Femme	40	39	41	143,746.523	63

62

الملحق رقم08 المؤسسات المنشأة بالتمويل الثلاثي

ée 2016

N°	Secteur d'activité	Dossiers déposé	Attestations d'éligibilité	Projets financés	Coût d'investissement en milliers DA	Dont PNR en milliers	Emplois prévus
1	Administration (IAP)	0	0	0	0.000	0.000	0
2	Industrie	5	3	33	172,757.130	48,976.260	47
3	BTPH	26	25	19	112,515.396	31,743.140	31
4	Agriculture	7	8	123	679,106.025	192,438.925	164
5	Services	33	23	73	249,398.523	78,293.352	94
6	Artisanat	4	6	26	65,009.011	18,852.602	41
7	Total wilaya	75	65	274	1,278,786.084	370,304.279	377
8	Dont Femme	5	4	18	80,524.416	22,818.824	24

ée 2017

N°	Secteur d'activité	Dossiers déposé	Attestations d'éligibilité	Projets financés	Coût d'investissement en milliers DA	Dont PNR en milliers	Emplois prévus
1	Administration (IAP)	0	0	0	0.000	0.000	0
2	Industrie	6	3	1	8,214.356	2,300.019	4
3	BTPH	14	11	9	58,466.028	16,427.081	29
4	Agriculture	50	34	13	83,014.423	23,319.393	29
5	Services	27	21	13	50,791.273	14,755.908	27
6	Artisanat	7	3	3	7,520.655	2,180.989	9
7	Total wilaya	104	72	39	208,006.735	58,983.390	98
8	Dont Femme	7	3	5	22,321.076	6,288.663	7

ée 2018

N°	Secteur d'activité	Dossiers déposé	Attestations d'éligibilité	Projets financés	Coût d'investissement en milliers DA	Dont PNR en milliers	Emplois prévus
1	Administration (IAP)	0	0	0	0.000	0.000	0
2	Industrie	32	25	13	95,556.527	26,866.308	41
3	BTPH	17	10	11	56,252.686	15,866.344	36
4	Agriculture	123	102	15	105,459.354	29,647.084	44
5	Services	64	41	30	131,561.933	41,564.976	86
6	Artisanat	11	7	1	2,536.207	735.500	3
7	Total wilaya	247	185	70	391,366.707	114,680.212	210
8	Dont Femme	14	8	4	4,428.836	1,284.362	11

63

الملخص:

هدفت هذه الدراسة التي قمنا بها إلى التعرف على السياسة التي انتهجتها الجزائر في الميدان الاقتصادي في ظل الرهانات والتحديات العالمية و توجهها نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من أهمية في التنمية المستدامة ودورها المحوري في الإنتاج والتخفيض من حدة البطالة وهذا ما أدى إلى إنشاء العديد من الهيئات الداعمة لها، من بينها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ،والدور الذي تؤديه في إنشاء وتمويل هذه المؤسسات وتوسعها بتكوين فروع لها عبر الولايات ومنها فرع ولاية المسيلة- محل الدراسة- وذلك تحقيقا للتنمية المحلية ، وتشجيع الشباب البطال واستغلالا لليد العاملة في مختلف القطاعات، كما تم توضيح أشكال الدعم المالي المقترحة والمقدمة من طرف الوكالة بدء بالتعرف على هذا الجهاز واستراتيجية عمل و وصولا إلى النتائج التي حققها على مستوى الولاية وكذا مرافقة وتكوين الشباب حاملي هذه المشاريع لمواجهة الصعوبات التي غالبا ما تواجهها هذه المؤسسات في مشوار الاقتصادي، كما تطرقت الدراسة إلى تقديم مجموعة من الإحصائيات الخاصة بالوكالة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاؤها في هذا الإطار وذلك للوصول إلى نسبة المساهمة الفعلية في خلق مناصب الشغل وامتصاص البطالة.

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، صيغ التمويل ،الدعم المالي

Abstract:

This study aims at identifying the policy adopted by Algeria in the economic field in the light of the global challenges and towards small and medium enterprise because of its importance in making sustainable development and its vital role in the Production and the reduction of unemployment. This led to the establishment of many of its supporting bodies; including the National Agency for Youth Employment Support and the role it plays in the establishment and financing of these institutions and their expansion through the formation of branches across the states; including the branch of the State of M'sila the place where the study was made. In order to achieve local development and to encourage young people and exploitation of the Working hand in different sectors, and also to clarify the forms of financial support proposed and provided by the Agency which began to identify this body and its strategy to reach the results achieved at the level of the state and the accompaniment and composition of youth carriers of these projects to face difficulties that often stand as obstacles. These institutions Provide a collection of statistics on the Agency and the small and medium enterprises that were established in this framework in order to reach the percentage of actual contribution to the creation of jobs and to the limitation of unemployment.

Key words: Establishment of small and medium enterprises, National Agency for Youth Employment Support, funding format, financial suppor